تَأْصِيلُ المَجازِ فِي ضَبْطِ مُستَوياتِ الأَداءِ النَّحويِّ

أ.م.د.خيرالدين فتاح عيسى القاسمي
جامعة كركوك / كلية التربية للعلوم الانسانية

تاريخ استلام البحث :١ / ١٢ / ٢٠١٤ تاريخ نشر البحث :٣١ / ١٢ / ٢٠١٤

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر توظيف المجاز في تحليل النحو العربي بأسلوب مزج بين الدراسات اللسانية والأصالة العتيقة ، فصنع تيّارا من التوجيهات الفكرية مما جعل النحويين يستندون عليه بكثرة للوصول إلى المسائل النحوية بوصفه كاشفا عن دقائق المسائل بالنحو الذي جاء فيها مما يكون دليلا إلى تلك المسائل.

ودراسة المجاز في هذا البحث لا علاقة لها بالجانب البلاغي ، وإنّما هو توجيه للتراكيب النحوية التي خرجت عن الحقيقة فلم يبقَ لها إلا أن توجّه نحو المجاز ، ولهذا من يبحث عن الدلالات الجمالية للمجاز وأثرها في التراكيب اللغوية لن يجد شيئا منها في هذا البحث ؛لأنّ توظيف المجاز في التراكيب النحوية جاء في الجانب العلمي التحليلي البعيد عن ذكر الأغراض المجازية .

إنّ علماء النحو العربي عندما يتكلمون على القواعد النحوية فإنّ كلامهم يجري على المسائل المسلّمة الخالية من الشك والاشتباه ، فالتحديد والوضوح سمتان بارزتان في التحليل النحوي ولمجرد انتباه النحوي بخروج المسألة من المسار العلمي المباشر نجد أنّهم يشيرون إلى وجود مجاز فيها مما يكون منجيا لهم من مواجهة تراكيب لا توافق الوضع الذي يذهبون إليه.

والنحويّ لا يقصد اتّجاه المجاز إلا عندما تنقطع الطرق السالكة في الكلام على الدَّلالة الحقيقية مما يضطر إلى بيان أنّ المجاز هو الذي كان سببا في ورود النص بهذا اللفظ دون غيره ، وهذه العملية تعتمد على منهج الاستقراء الذي يأتي بناء على ما ورد في اللغة واعتمادا على وضع التركيب.

وقد قامت خُطّة البحث وبناؤه على توطئة كانت مدخلا مفيدا لفهم قضيّة البحث وثلاثة مباحث اعتمادا على استقراء المادة العلمية ، إذ تناول المبحث الأول : أثر المجاز في تأسيس المصطلح وتحديد التوظيف ، كون المصطلح هو الحلقة الأولى من حلقات الدرس النحوي ، وتناول المبحث الثاني : أثر المجاز في تمييز الآراء المخالفة لنظام اللغة وقواعدها ، لأنّ الآراء هي المؤسّسة المكمّلة لبيان المصطلحات وتفسيرها ، وفي المبحث الثالث تمت معالجة أثر المجاز في توجيه التراكيب المخالفة لنظام اللغة ليكون الانتهاء به إحاطة لجميع مكونات المجاز في النحو العربي.

مقدمة

الحمدُ لله الذي جعل القرآن الكريم يُنير أبنية اللغة العربية ، وألهم أهلها سبل الارتقاء بالأساليب الحقيقية والمجازية ، وأجرى في صدور المحبين لها معاني البسط والإيجاز ، ورفع من شأن المشتغلين بها ؛ ليتنافسوا فيها حبًّاً للمفاز ، والصلاةُ والسلام على سيِّدنا محمَّد المتقِن لأسرار المفردات والتراكيب ، والواصل إلى أدقِّ المعاني والعبارات ، وعلى الآل الكرام الأطهار والصحابة الحِسان الأبرار. وبعد

فإنَّ بناءَ صروح من القواعد النحوية العظيمة بدأ بأساس رصين ، واستكمل تكوينه من خلال استقراء جميع عناصر اللغة ، واجتهد التفكير النحوي في وضع نظام يقوم على المناهج العلمية ، وإضاءة المسائل بكمال الإحاطة بالكليات والجزئيات والأصول والفروع ؛ لاستخراج التراكيب وتوزيعها في جميع أبوابه ، وقد جاءت هذه الدراسة بأسلوب مزج بين الدراسات اللسانية والأصالة العتيقة ، لتكشف صحّة هذه الرؤية ؛ إذ إنَّ من المشهور أنّ المجاز جزئيّة مهمَّة من جزئيات الدرس اللغوي ، ومحور واتد في الدرس اللّساني ، وهو لفظ يقلع من بساط الحقيقة ليحلّق في فضاء اللغة ليهبط على جدليَّة تعدَّدت فيها المعاني .

ومن ثَمَ فإنَّ إنشاء قواعد من لغة تتميّز بتألّق المجاز فيها يحتاج إلى أمانة علمية في المعالجة والتحليل ، وفي تصوير اللّغة على المستويين الحقيقي والمجازي ، وبيان التواصل الدَّقيق للانتقالات المعنوية المؤثرة في التراكيب ، من الحقيقة إلى المجاز ، ابتداء من البنية السطحيَّة وانتهاء بالبنية العميقة ، وهنا تتزاحم التراكيب عند أبواب التصنيف لينطلق

كلّ تركيب للوجهة التي تنسجم مع القوالب التي توافقها ، وتعبّر عن المعاني المقصودة مهما كثر التنقُّل واستجدّت المصطلحات ؛ لأنّ القوانين المسلَّم بها المنطلقة من منطق اللّغة هي التي ستكون المرجعيّة إلى موافقة المستجد على القواعد .

وإذا كانت التراكيب اللغوية نصوصا ثابتة فإنّه لا يجوز تغيير الألفاظ فيها بما يتناسب مع التأويلات التي تصحّ من خلالها ؛ لأنّه حينئذ تقع الفوضى بحيث كلّ نحويٍّ يغيّر التراكيب كما يفهمها ، ووقتئذٍ يجوز كلّ شيء على المجاز ، وهذا ما دفع بالنحويين إلى منع القول بالمجاز مطلقا في مثل هذه الأحوال ، وأجازوا القول به إذا لم يغيّر وجه التراكيب المطابقة لسنن اللّغة ومحدّداتها ، وهذه عمليّة معقَّدة جداً لا يخوض فيها إلَّا المحققون الذين أسَّسوا دراسة نظام اللّغة ، فإذا خرج رأي على هذا المنهج يكون حقُّ الرد موجوداً ، وأسلوب التصحيح حاضراً .إنّ هناك كثيراً من المسائل رُدّت لمخالفتها المنهج العلمي أو لخروجها عن المشهور عند النحويين ، وهو أمر يفسِّر أمانة النحوي في وضع تآليف الجمل وعلاقاتها .

ولقد كشف هذا البحث أهميّة المجاز في تأصيل المنطلقات التركيبية للتحليل في الجمل وتوجيه العلاقات فيها ، واختراق المجهولات المتحجّرة في مستويات إبداء الآراء المتقاربة ، بحيثُ كلّما تقلّبت صفحاته تحقَّقت أركانه ، وقدّم إضافات جديدة تقرّب المجالات التي تتوظف في مباحثها . ولقد رسمَ النحويون خارطة حدوديّة لمساحة المجاز في أعمق نقاط النحو ، وأتى هذا التآلف الموجود في الدراسات اللسانية ، ليصنع حصنا منيعا يتحطّم عند أسواره كلّ ما يصطدم به من أقوال نحوية متواضعة ، وكذلك فإنّ البحث في الأدوات المهيأة في معرفة الأصول أصبح جزءاً من التحولات الناطقة قي كل موضع جاء الصمت فيه ملبساً ، وقد أوجد التفكير النحوي المركَّب جوابا للسائرين على درب العربية في جميع مراحل الترتيب التوجيهي للمسائل.

وحركة هذا البحث تنشط في ثلاث بؤر متفاعلة في الدرس النحوي ، منها مدُّ السلاسل لحمل المصطلحات من أوعية العموم الملبس إلى قنوات الاعتدال المستقيم ، ثم يأتي الانتقال نحو بناء هرم المجد للآراء النحوية ، وتنمية الإدراك في أهمّ القضايا التي تبدأ كـ نواة تتكاثر في أحياء الكتب المؤلفة ، وإذا تفاوتت الآراء نبتت المسائل النحوية في أرضيات مختلفة وحقول عديدة قد تثمر في موضع ، وقد تضمر في موضع ، والمجالات النحوية لا

تعيش على مدرسة واحدة ، ولا ترتكز على أعمدة محدودة بل تُسيِّر رحلاتٍ لقراءة جميع المعطيات والمرجعيات التنظيرية والتطبيقية ، وعلى مستوى جميع المدارس والمذاهب .

وهذا التّشكيل في النتاج التطبيقي للنحو العربي فتح الخيار المناسب من التيّارات الفكريّة للأسلوب العلمي بكشفه المنهج الذي التزمه هذا البحث في دراسة مقاصد المجاز ، وهو اتّباع التقسيم التكويني لعلم النحو بأن جاء اعتمادا على ثلاث محطّات جوهريّة أصيلة .

إذ قامت خُطّة البحث وبناؤه على توطئة كانت مدخلا مفيدا لفهم قضية البحث وثلاثة مباحث اعتمادا على استقراء المادة العلمية ، إذ تناول المبحث الأول : أثر المجاز في تأسيس المصطلح وتحديد التوظيف ، كون المصطلح هو الحلقة الأولى من حلقات الدرس النحوي ، وتناول المبحث الثاني : أثر المجاز في تمييز الآراء المخالفة لنظام اللغة وقواعدها ، لأنّ الآراء هي المؤسّسة المكمّلة لبيان المصطلحات وتفسيرها ، وفي المبحث الثالث تمت معالجة أثر المجاز في توجيه التراكيب المخالفة لنظام اللغة ليكون الانتهاء به مسحاً لجميع مكونات المجاز في النّحو العربيِّ.

وما هذا البحث إلا قطعة صغيرة من باب شبه الاجتهاد ، فإنْ حصل فيه قبول فرضا الله سابق فيه ، والحمد له لاحق مستمرٌّ عليه ، وإن أبطأ له القبول فحسب كاتبه ما عرضه من بضاعة مزجاة ، وإلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ ألجأ أن يرفعه بلطفه ، وأن يجعله في ميزان حسنات قارئه وكاتبه. والحمد لله رب العالمين.

توطئة: [مدخل تحليلي إلى ظاهرة المجاز في اللغة]

تعدُّ ظاهرة المجاز بحرا سخيَّاً ، وعالَماً متحرّكاً واسعاً ، وأرضاً مُنْبِتَة للدلالات في اللغة العربية ، وقد وقع فيه جدل كبير ومثير عند القدماء والمحدثين نظراً ؛ لمرونته الكبيرة على احتمال مسارات متعدّدة من المعاني ، ومقدرته الواسعة على الدخول في دائرة التأويل وإشكالاته ، لاسيّما أنّ كثيراً من العلوم قد نهلت من المجاز وجعلته ركناً من أركانها إيجاباً وسلباً وأخذاً ونقداً[1] كعلم العقيدة وعلم أصول الفقه وعلم البلاغة وعلم اللغة وعلم الدلالة فضلا عن علم النحو ، وفي كلّ علم هناك العديد من الدراسات المشهورة عند الدارسين ، والبحث هنا بصدد طرح الاتجاه النحوي التركيبي الذي يقوم على دراسة أثر المجاز في مؤسّسة النحو حصرا وبتفاصيل تحقيقية . أي إنّ هذه الدراسة لا تلمس من لفظ المجاز

سوى الجانب المتعلق بإضاءة المعالجات النحوية ، وتفسير الحالات التي تحتاج إلى إعراب وتبيين ، وكلُّ ما جاء لبيان جماليّة المجاز أو أسراره اللطيفة لا يدخل في هذه الدراسة.

لقد دأب كثير من الدارسين المتأخرين والمحدثين على اعتماد منهج إيراد مادة الدراسة ابتداء لغة واصطلاحا ، وعلى الرُّغم من أنَّ البحث قد سُبق بكثير من الدراسات التي تحدَّثت عن المجاز في اللغة والاصطلاح ، وكذلك الأقسام والتحليل بنحو واف ومبسوط في كثير من الدراسات البلاغية [٢]، إلّا أنَّه لا بأس من التعرُّض إلى جانب اللغة والمصطلح بشيء من الإشارة الموجزة التي تغني الدارس في فهم هذا البحث . فالمجاز في اللغة من جُزْتُ الطريقَ وجازَ الموضعَ ... جَوازاً ومَجازاً وجازَ به وجاوَزه جِوازاً وأَجازه وأَجاز غيرَه وجازَه : سار فيه وسلكه ... وجَعَل فلانٌ ذلك الأَمرَ مَجازاً إلى حاجته أَي طريقاً ومَسْلكاً... [٣]، فهو تحقّق الانتقال مِن وضع أصيل إلى دلالة أخرى ليتجدّد معنى آخر تطلبه اللغة .

وفي تفسير عامّ وشامل للمجاز فإنَّ الأصل في الكلام الحقيقة ، وإنّما يعدل إلى المجاز لثقل الحقيقة أو بشاعتها أو لجهل للمتكلم أو المخاطب بها أو لشهرة المجاز أو غير ذلك[٤].

ويرى بعض العلماء أنّ اللفظ قبل الاستعمال لا يتّصف بكونه حقيقة ولا بكونه مجازًا ؛ لخروجه عن حد كلّ واحد منهما، إذ الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له، والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له[٥].

وإذا كانت الحَقيقَةُ في اللُّغَةِ: ما أُقِرَّ في الاسْتعْمالِ على أصْلِ وضْعِهِ ، فإنّ المجاز: ما كان بضدّ ذلك. وإنما يَقَعُ المجازُ ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة ، وهي الاتّساعُ والتَّوْكيدُ والتَّشْبيهُ، فإن عَدِم هذه الأوصاف كانت الحقيقةُ البَتَّةَ[٦].

وأمّا المجاز في الاصطلاح هو : ((اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما كتسمية الشجاع أسداً وهو مفعل بمعنى فاعل من جاز إذا تعدى كالمولى بمعنى الوالي سمي به ؛ لأنّه متعدّ من محلّ الحقيقة إلى محلّ المجاز))[٧].

إنَّ الحيِّز الذي توغّل فيه المجاز في تفاصيل النحو كان له الأثر الكبير في بناء شبكة من العلاقات المعقّدة المفيدة أو السلبية فمن جانب يحمل المجاز المقصود ويضعه في مقدمة الإدراك ، ولكنّه من جانب آخر قد يكون سبباً في تداخل ثوابت العقول فيَتعب الذهن في الانتصار على الإشكالات اللفظية والمعنوية التي تُعصر من التراكيب ، فيحاول النحاة بجَهد كبير إزالة الإشكال.

ولفظ المجاز لفظ قديم الاستعمال عند النحاة فقد استعمله المبرد [٨] وابن السراج [٩] في المنهج الوصفي العابر لبعض التراكيب المخالفة لما عرف عليه أهل التقعيد النحوي ، ولكنّه تحرّر من قيوده فدخل في عالم المنهج المعياري في العصور المتأخرة .

وإذا كان للمجاز أنواع وأقسام يذكرها البلاغيّون في كتبهم فإنّ النّحاة لا يقصدون تلك التقسيمات البلاغية ، إذ وجدنا أنّ جميع استعمالات المجاز في التحليل النحوي يدخل في إطار " المجاز المهمل " وهو اصطلاح أعلنه بعض النحويين في أثناء خروج اللفظ عن سياق الاتفاقات النحوية ، ولاسيّما إذا عرفنا أنّ المجاز إذا اقترن بالمهمل فالمراد به خلّوه من الجانب البلاغي الذي يتعمّق به ذوو البلاغة. فالنحاة يريدون به لفظاً مهملاً بلاغياً متعدداً معنويّاً ، وهو ما أشار إليه الأشموني إذ قال : ((وقد يسمّون القصيدة قافية ؛ لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل في عرف النحاة))[١٠]. فواضح أنّ تعبير الأشموني جاء ليميّز بين قضيتين : الأولى أنّه قد يطلق اللفظ على شيء مخالف له ، والثانية تسمية الإطلاق بالمجاز لتفسير الحدث الذي وقع بالإطلاق . وقد شرح الصبان هذا الكلام فقال : ((قوله : (وهو "مجاز مهمل" في عرف النحاة) أي أنّهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلاً . ومن هنا اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل : إنّه من أمراض الألفية التي لا دواء لها. وقد أطال في دفعه بما حاصله أنَّ إهمال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده ؛ لأنَّ إهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه، ويكون " قد " في عبارته للتوقع فإنَّ استعمال اللفظ في المعنى المجازي بصدد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب، أو أنّه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرته في نفسه ، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى المعنى الحقيقي))[١١].

فقد نفى جواز أن يقع هذا الاستعمال المجازي من جهة ، وأكد أنَّه قد وقع في الاستعمال التطبيقي من جهة ثانية ، وهو كلام يدلّ على العمق الخلافي في أصل الاستعمال ، ولكنَّ النتيجة أنّ الإطلاق واقع ومستعمل ، وهذا الكلام كلّه جاء لبيان أنَّ المجاز متنقّل بين أصل موضوع وفرع موقوع عليه ، نظراً لجواز الرجوع إلى الأصل والذهاب إلى المعنى الجديد فكان التبادل اللفظي بأداء ثنائي.

ويشار هنا إلى أنّ معظم الدراسات القريبة من هذا البحث قد أخذت منحى النحو البلاغي اعتمادا على أسلوب المزج والجمع ، بسبب العلاقة الكبيرة والمتداخلة بينهما إذ إنَّ كلَّ تركيب لا بدّ أن يكون له معنى يحيطه ، ومعنى يتجدد منه ، فيأتي دور البلاغة ليظهر

الأسرار المكنونة التي تغطّي التراكيب اللغوية ، ومن هذه الدراسات : (أثر النحاة في البحث البلاغي) للدكتور عبد القادر حسين ، و(التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر) للدكتور عبد الفتاح لاشين وغيرهما ، وكذلك الكتاب المطبوع الذي تناول المجاز النحوي في الإطار البلاغي وعنوانه : (أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق)[١٢]. وقد حاول هذا الكتاب إثبات الرؤية البلاغية الأسلوبية بمنهج حداثوي انطلاقا من المجاز النحوي ، فالنّكهة البلاغية تتساقط ندية على فصول هذا الكتاب وأبحاثه ومصطلحاته ، كما أشارت المؤلفة الدكتورة خديجة محمد الصافي إلى ذلك بوضوح في مقدمة الكتاب ومحتوياته ، إذ قالت : ((اختير هذا البحث المعنون بـ ... عسى أن يضيف لبنة ـ ولو صغيرة ـ إلى هرم الجهود البلاغية ، وبخاصة الجهد " الجرجانيِّ "))[١٣].

وقد أشرنا إلى هذا الكتاب دون غيره لقربه من عنوان البحث ، والسياق فيه يتأصل من تأسيس بلاغي صِرف ، بيد أنّ بحثنا جاء بوجهة تختلف تماما عن وجهة هذا الكتاب ، ليضيف في الدرس النحوي فكرة جديدة تنبعث أصولها من التحليلات النحوية الخالصة التي لا دخل للجانب البياني البلاغي فيها ، لاسيّما أنّ مصطلح المجاز لفظ مُقحَم من علم البلاغة إلى علم النحو بمعنى أنّه لا يشترك مع مصطلحات النحو العربي بل هو مصطلح بلاغي ، ولكنّ النحويين استثمروا هذا المصطلح نظرا لوقوع التقارب بين العِلْمَين ؛ وذلك لوجود مسوّغات الانسجام في المسائل التي ذُكر فيها ، فجِدّة هذا البحث أنّ الدراسة فيه جاءت مترجمة لأقوال النحويين المعتمدة على المجاز للتفسير النحوي الذي لا دخل للجانب البلاغي فيه مطلقاً ، فهناك اختلاف بين الدراستين في المنهج والأسلوب والتفكير .

إنَّ استيراد المصطلح من العلوم الأخرى هو مجرى طبيعي يدخل من باب مشاركة العلماء لإغناء مظان العلوم ، كما هي الحال في مصطلح المجاز في الدراسات النحوية ، فقد ورد له مثيل آخر وهو " الخبر " فهو مصطلح استعمله النحاة بمعنى متفق وتوظيف مختلف ، فهو عند أهل البلاغة ((ما احتمل الصدق والكذب لذاته))[١٤]. وعند النحاة : هو قسيم المبتدأ وحدُّه : ((هو الجزء المنتظمُ منه المبتدأ جملة))[١٥] ، ولكن الفرق أنَّ مصطلح الخبر اختص بالمجيء في موضوع معين من أبواب النحو العربي بخلاف المجاز ، فإنّه توغل إلى جزئيات كثيرة ، وبأساليب متباينة كما سيظهر في هذا البحث.

المبحث الأول : أثرُ المجاز في تأسيس المصطلح وتحديد التوظيف :

تقومُ دلالاتُ الكلمات بدور محوريٍّ في الظلال التي تجري معها ، وكذلك في السياقات التي تتوارد في أسلوب الكلام أو التأليف ، والمصطلح النحوي هو نوع من تلك الكلمات إلَّا أنَّها تميّزت باتّفاق طائفة من العلماء على توحيد دلالاتها وجعلها الأصول التي تفسّر مكنونات المسائل وأجناسها وأنواعها وجزئياتها ، وبين تعدّد الأساليب واختلاف الرؤى وتطور اللغة تظهر هنا وهناك مساحة من المتغيرات التحديثية عند العلماء ، ومن أخطر هذه المتغيرات : التغير في دلالة المصطلح .

ووقوع المجاز في المصطلحات النحوية هو خروج عن التوظيف العلمي للأداء النحوي ؛ لأنَّ وضع المصطلح هو إطلاق حقيقي لا ينصرف إلى دلالة أخرى ، وإذا حصل ذلك يكون اللّبس أشهر الحاضرين فيها ، ويكون النحويّ هو المبادر إلى بيان الأصل والمعنى الذي يقتضيه الاصطلاح . وهذا المبحث يؤكد على تطور النحو العربي ؛ لأنَّ معظم الآراء التي تم جمعها لم تُذكر عند القدماء ، وهذا يثبت أنَّ هذه الأشياء ظهرت بعد انتقال النحو إلى مراحل جديدة وأنَّ التفكير النحوي كان يذهب إلى تشذيب المسائل التي جاءت جامعة لأحكام لا تتّفق مع أصول النحو وقواعده وتطبيقاته.

فمن ذلك مصطلح " الكلمة " إذ اختلفت الرّؤى في توجيه النحويين في وضعها حتى انتهوا إلى التصادم الفكري بين دلالتها وبين تكوين التراكيب ، فمن جهة يتفقون على أنَّ الكلام لابدّ أن يكون خاليا من الإفراد حتى تحصل الفائدة ، ومن جهة ثانية لابدّ أن يبيّنوا أنّ هذه التراكيب تتكوّن من كلمات مفردة ، فيلزم حينئذ بيان ماهيّة المفرد ، وبما أنَّ النحو مغروف من مادة اللغة ، فإنّ أحكام اللغة القاسية قد تفرض ضريبة عند تجهيز الدرس النحوي ؛ لأنّ استعمال الكلمة في اللغة بمعنى الكلام جاء في القرآن الكريم ، وعلى ألسنة الناس فلا يوجد سبيل إلى نفي هذا الاستعمال ، فكان أنَّ يأتيَ الفرج بقولهم : إنّ إطلاق الكلمة في مثل هذه المواضع هو من قبيل " المجاز " فاتحين بذلك نظاما جديدا في تفسير تناقضات القواعد النحوية وطبيعة اللغة.

ولا بأس أن تكون البداية من عالم اشتهر بالتفريق في اللغة إذ إنّ مذهبه هو أن يجمع بين الأشياء المتناقضة والمختلفة ، وكانت " الكلمة " من ضمن ما توقف عندها فقال :

((الفرق بين الكلمة والعبارة: أنّ الكلمة الواحدة من جملة الكلام ثم سميت القصيدة كلمة ؛ لأنّها واحدة من جملة القصائد))[١٦].

فيبدو أنَّ إطلاق المجاز على الكلمة نشأ من الجانب الأدبي أو البلاغي قبل توغلها في الدرس النحوي إذ أطلق كثير من العلماء على القصيدة بأنها كلمة ، ومن ذلك قولهم :

((القافية: آخر البيت المشتمل على ما يجب على الشاعر مراعاته وإعادته في كل بيتٍ، سمى بذلك ؛ لأنّه يقفو ما قبله. وهم يسمون البيت بأسره قافية، لاشتماله على القافية، والقصيدة بأبياتها قافية، لاشتمالها على الأبيات المقفاة . وهذا توسعٌ منهم، كما يسمون القصيدة كلمةً))[١٧].

إذ تمّ إيراد التمثيل نفسه في دلالة على تداخل العلوم ودقة نسجها وتوافق أهدافها قال الرضي : ((وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة ، والجمل ، يقال: كلمة شاعر، قال الله تعالى: {وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى }[الأعراف :١٣٧]))[١٨].

وإنّما تقدَّم كلام الرضي ليوافق مع من تقدمه ، وإلَّا فإنَّ العكبري قد ذكر تفاصيل هذه المسألة بنحو جامع ومتقن فقال : ((وأمّا الكلمة المفردة فتأثيرها قاصر لا يتمّ منه معنى إلّا بانضمام تأثير الآخر إليه فهما مشتركان في أصل التأثير لا في مقداره ، وأمَّا المعارضة بقوله تعالى : { كَبُرَتْ كَلِمَةً} فلا يتوجه ؛ لأنَّ أكثر ما فيه أنّه عبر بالجزء عن الكل ، وهذا مجاز ظاهر إذا كان الواحد ليس بجمع ولا جنس بل قد يعبّر به عن الجمع والجنس مجازاً ووجه المجاز إنّ الجملة تتألف بعض أجزائها إلى بعض كما تتألف حروف الكلمة المفردة بعضها إلى بعض فلمّا اشتركا في ذلك جاز المجاز ، وليس كذلك التعبير بالكلام عن الكلمة ؛ لأنَّ ذلك نقيض معناها ، ودليل المجاز في الكلمة ظاهر وهو قوله : { تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} [الكهف : ٥] والكذب لا يتحقَّق في الكلمة المفردة ، وإنَّما يتصوّر فيما هو خبر والخبر لا يكون مفرداً في المعنى واحتج الآخرون بأنّ الاشتقاق موجود في الكلمة والكلام بمعنى واحد وهو التأثير فكان اللفظ شاملا لهما)) [١٩].

فقد بدأ هذا القول يتسرّب إلى كتب النحويين ، وكلما مرّ على نحوي استجمع جميع أفكاره ليبيّن تفاصيل الإشكالات التي ترتبت من هذا الجمع ، وقد نضجت هذه القضية عند الخضري فقال : ((قوله: (قَدْ يُقْصَدُ بِهَا الكَلاَمُ) أي مجازاً مرسلاً عند النحاة واللغويين أيضاً كما صرح به الشنواني على القطر من إطلاق الجزء على الكل. وهذا المجاز مهمل في عرف النحاة البتة. ومن ثم اعترض على المصنف في ذكره حتى قيل: إنّه من عيوب الألفية التي لا دواء لها. لكنه ذكره تبرعاً تنبيهاً على كثرته في نفسه وإن لم يستعمل عندهم. وقرر بعضهم أنّ المراد بالكلمة ما صدقها لا لفظاً، أي بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام ، وذلك

البعض كأحرف النداء النائبة عن أدعو ، وأحرف الجواب النائبة عنه كنعم في جواب: هَلْ قَامَ زَيْدٌ؛ فلا مجاز أصلاً ، وهو في غاية الحسن))[٢٠].

فهذا النقد المباشر بأنّ هذا الذكر من عيوب الألفية التي لا دواء لها ربّما لا يوافق الثوابت الدقيقة التي هي من أهم ما اشتهر بها منهج ابن مالك في أدائه النحوي ؛ ولأنَّ ابن مالك لم يكن أوّل من أطلق هذا التقسيم ، وكذلك يحتمله أسلوب الشرح ، ويوافق طبيعة اللّغة وإن خالفت طبيعة القواعد التي وضعها النحاة ، ولكن الذي أخرج النحويين من هذا الإحراج هو المجاز الذي يعد من أبرز سمات هذه اللغة ، ووقوعه وحصوله في اللّغة يجعل الاعتراض هشّا والنقد ضعيفا ؛ لأنّه استدلال والدليل حجة ، وما كان لمثل ابن مالك أن يقول مثل هذا الكلام لولا تيقنه بجواز هذا الإطلاق.

وكذلك يثبت المجاز حضوره في الحديث على ألقاب الإعراب ، إذ إنّ المتعارف عند جمهور النحويين أنَّ هناك ألقاباً خاصة للإعراب وألقابا خاصة للمبني ، قال ابن السراج ((الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن ... يكون بحركات ثلاث : ضمّ وفتح وكسر فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعاً ، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصباً وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً هذا إذا كنَّ بهذه الصفة نحو قولك : هذا زيد يا رجلُ ورأيت زيداً يا هذا ومررت بزيد فاعلم ، ألا ترى تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها ، فإن كانت الحركات ملازمة سمّي الاسم مبنياً ، فإن كان مضموماً نحو : (منذُ) قيلَ : مضموم ولم يُقل : مرفوع ليفرَق بينه وبين المعرب وإن كان مفتوحاً نحو : (أينَ) قيل : مفتوح ولم يقل : منصوب وإن كان مكسوراً نحو : (أمسِ) و (حذامِ) قيل : مكسور ولم يقل : مجرور))[٢١].

فهذا مذهب النحويين في الإعراب ، ولكن مع تقدّم خطوات التفكير وتطوير المنهج النحوي تضاءلت التعقيدات وأصبحت المرونة والأناقة تتدرج في أثناء سرد المسائل النحوية ، وكأنّ الأدلّة الثابتة والأصول المشهورة ترصّنت فلا إشكال في تحوير بعض تلك الأدلة والأصول

فذهب بعض النحويين إلى عدم الالتزام بها ، فأرسل كلامه ليصنع تداخلاً في ألقاب الإعراب مع ألقاب البناء بحيث أصبح التوضيح منهجا عند المكتشفين لمثل هذا الجمع وهذا ما أشار إليه العكبري إذ قال : ((وألقاب الإعراب أربعة رفع ونصب وجرٌّ وجزم وألقاب البناء ضمٌّ وفتحٌ وكسر ووقف وتسمية كلّ واحد منها باسم الآخر تجوُّز ، وإنَّما فرَّقوا بينها في التسمية لافتراقها في المعنى ، وذلك أنَّ حركة الإعراب تحدث عن عامل وحركة البناء لا

تحدث عن عامل وإذا اختلفت المعاني اختلفت الأسماء الدَّالّة عليها ليكون كلّ اسم دالًّا على معنى من غير اشتراك وهو أقرب إلى الإفهام))[٢٢].

فقد أثبت أنَّه من الممكن أن يقع بعضها موضع بعض ، وأنَّ هذا الاستعمال من قبيل المجاز ؛ لأنّ الاختلاف في النحو الوظيفي بيّن بينهما ، والفيصل هو التغيير الذي يجلبه العامل

وهذا تصريح بوقوع التسمية المشتركة لشيئين متناقضين ، ويعزوه إلى التجوز الذي يخالف ما سار عليه النحويون وفرقوا في دقائق مشتركاته ؛ لأنّ بقاء المشتركات هو على خلاف تنظيم القواعد.

ويبدو أنَّ التوسّع في إدراك خصائص النحو يترك النحويَّ نَهِماً في توظيف المجاز لتسويغ الأشياء التي قد تنتمي إلى أسرة واحدة ، ولا عجب أن يكون الرضي موظفا له في تفسير هذا الكلام بقوله : ((والنصب كالفتح ، والجرّ كالكسر، ثم إنّهم يطلقون على الحروف ، لقيامها مقام حركات الإعراب أسماء الحركات مجازاً ، فقولهم في نحو: رأيت الزيدين: إنّ (الزيدين) منصوب: مجاز، وكذلك إذا قام بعض الحركات مقام بعض، أطلقوا اسم المنوب عنه على النائب مجازاً ، فقالوا في : (السموات) و (أحمد) في: خلق الله السموات، وبأحمد: أنّ الأول منصوب والثاني مجرور، فأيش المانع، على هذا، أن يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء: اسم تلك الحركات مجازا فيقال في: لا رجلين، إنه مفتوح، وكذا في: لا مسلمات ، عند من يكسر، ويقال في: يا زيدان ، ويا زيدون: إنهما مبنيان على الضم، مجازاً))[٢٣]

ولكنّ مثل هذا المذهب في الإفادة من المجاز يمكن توجيهه إلى مجالين الأول : تواجد المشترك الذي يفرض الجمع بين ما يختلف فيما اتفقت عليه الصناعة النحوية فلا يجد النحوي أمامه سوى جدار محكم لا منفذ له إلّا عن طريق المجاز ، فيضطر إلى إيراده مع تبيينه أنّ الحقيقي هو المستند ولا يمكن إهماله ، وأمَّا المجال الثاني فهو النظرة الحدية الصارمة التي لا تقبل الكلام إلّا على الحقيقة ، ودافعه في ذلك هو أنّ الترتيب القائم على القواعد النحوية هو الذي أشرف على صرف الحواجز والشوائب التي تحدّ من تقدّمها ووصولها إلى الإفهام ، وهذا سبب كاف لعدم الموافقة على الجمع في الإطلاق.

ويترجم هذا الاتجاه قولهم : ((والحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة ؛ لأنَّ الإعرابية علم لمعان مقصودة متميز بعضها عن بعض فالإخلال بها يفضي إلى

التباس المعاني وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها أعني الإبانة عما في الضمير ويقال : في حركة الإعراب رفع ونصب وجر وخفض وجزم وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف))[٢٤].

وإذا جاز الوصف فإنّه يمكن القول : إنّ الأحكام المشهورة لدى النحويين تتحرك مع المسائل بقصد إيجاد مفاتيح المعروف لأبواب المجهول ، فالتحليل المتراكم للموضوعات النحوية هو الذي يصنع الإدراك للجزئيات اللطيفة ، ومن هذه الدقائق التنقل في الحركات في أواخر الكلمات ، فوجود كلمات لا يمكن أن تحكم أنّ لها في أواخرها وجها واحدا يترك سبيلا لتداخل موقع الإعراب.

وهنا نورد كلام السيوطي للوصول إلى المبتغى من هذا الكلام إذ قال : ((الإعراب محله في آخر الكلم ، والمراد بآخر الكلمة نحو الدال من (زيد) والميم من (يقوم) وبما نزل منزلته الأفعال الخمسة فإنّ علامة الإعراب فيها النون وحذفها وليست هي آخر الكلم ولا متصلة بالآخر بل الضمير الذي هو الفاعل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل...))[٢٥].

ولا نعتقد أنّ هناك أحداً من النحويين يختلف على هذا الكلام ، ولكن الذي قد لا يغيب عن النحويين أنّ هناك كلمات لا تملك أواخر في الواقع ، وأنَّ أواخرها قد لا تذكر إلَّا عند الحديث عن أوزان الكلمات وما سقط منهما ، ففي مثل هذه الأحوال أين تكون حركات الإعراب؟ وقد كان الأزهري أحد المعالجين لهذا الأمر فقال : ((والمراد بآخر الكلمة: ما كان آخراً حقيقة كـ"دال: (زيد)، أو مجازاً كـ"دال: يد))[٢٦].

فالمجاز الذي كان سببا في خلط الأحكام وتداخل الوظيفة المتناقضة هو نفسه سبب لمعرفة هذا الإشكال والفصل بين ما كان آخرا حقيقية وما كان آخرا في الأصل.

وينظر ابن القيم إلى الحركات الإعرابية برؤية مغايرة تماما عن رؤية النحويين حين أشار إلى أنَّ الحركات لا تشاهد فكيف تنتقل من رفع إلى نصب الخ فقال : ((قولهم : حرف متحرك وتحركت الواو ، ونحو ذلك " تساهل منهم " فإنّ الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيّز إلى حيّز ، والحرف جزء من المصوّت ، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف ، لأنه عرض والحركة لا تقوم بالعرض ، وإنّما المتحرك في الحقيقة هو العضو من الشفتين))[٢٧].

فهذا الكلام فيه فصل بين الملفوظ والمنطوق والمكتوب ، وأقل ما يوصف به إذا جمع بينهما أنّ هناك تساهلاً وهو ما قصد به المجاز ، لأنّ السعة والتساهل قد يرادفان المجاز كما يبدو

، وما ذكره ابن القيّم هو التفاتة في صيانة التعبير من التداخل في الأشياء التي يجوِّز وقوع بعضها مكان بعض .

ويذهب أحد المحدثين إلى أنَّ جميع المصطلحات قدمت من المجاز البيئي إذ يرى أنّ المصدر قادم من التصدير والفاعل من قام بالفعل والبناء من بناء الشيء وهكذا ونحن إذ نتفق معه في هذا الاتجاه إلا أنَّ تأسيس المصطلح شيء وتطبيقه وجريانه في دهاليز المسائل شيء آخر ، وإن كان المجاز يتحقق في الاثنين إلا أنّ إطلاق المجاز في مصطلح معين بعد اتفاق العلماء على مضمونه على مصطلح آخر ليس كالقول إنّ هناك جذوراً واتصالاً بين المصطلح والبيئة[٢٨].

وسلك النحاة المنهج نفسه في تغيير مسار مصطلح التنوين ، وهو اشتراك في العلامات المختصة بأقسام الكلام ، ووقوع مثل هذا الاشتراك مما لا يخالف منطق اللغة ؛ بسبب فيضان المعاني واستقرار أبنية الألفاظ ، فأطلقوا التنوين على المختص بالاسم وعلى الجائز دخوله على الاسم والفعل والحرف ، ومثل هذا الجمع أحدث جملة من الرفوض في رؤية النحويين لهذه المسألة ، والموضع الذي ذكر فيه هذا التنوين في أثناء سرد علامات الاسم ومنه قول ابن مالك:

بِالْجَرِّ والتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[٢٩].

فقد فتح كلام ابن مالك رغبة الشراح لخلاصته بين مستدرك وبين مدافع وبين مصحح ، وما أجمل أن يكون في الكلام أحيانا مساحة للحركة ، فإنّه يكون مدعاة لتدفق المعلومات ، وهو ما حصل مع هذا النص ، فقد وقف ابن الناظم شارحا أنواع التنوين ، ولم يخرج عن السياق الطبيعي إذ ذكر أنواع التنوين ثمّ استدرك فقال : ((... وهذه الأنواع كلها ؛ إلا تنوين الترنم والغالي مختصة بالأسماء ؛ لأنها لمعان لا تليق بغيرها ؛ لأنّ الأمكنية والتنكير والمقابلة للجمع المذكر السالم ، وقبول الإضافة والتعويض عنها مما استأثر به الاسم على غيره))[٣٠].

وقد كان ابن عقيل ممن اختلفوا مع الناظم في توجيه كلامه إذ قال : ((وظاهر كلام المصنف أنَّ " التنوين " كلَّه من خواص الاسم وليس كذلك بل الّذي يختصّ به الاسم إنّما هو تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض ، وأمّا تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف))[٣١].

إذ نلحظ أنّ هناك تطوراً في أسلوب الشرح من متوسّع لأنواع التنوين إلى مفرّق للمراد ما يشعر أنّه قد يوهم مقصد الناظم ، وبين هذا العالم وذاك وجد بعض النحويين أنّ اتفاق المسمى واختلاف المضمون منبته ونشأته هو من قبيل الاشتراك اللفظي وأنّ السبيل إلى الفصل بينهما هو في جعل أحدهما من قبيل الحقيقة والآخر من قبيل المجاز.

وهو ما ذكره الأشموني بقوله : ((وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم))[٣٢].

فالأشموني هنا ذكر هذا الكلام وكأنّه يدافع عن الناظم لمن قال بالقصور في قوله المتقدم ، ويرسم الخضري معالم هذين التنوينين بإرسالهما إلى النمط التشكيلي ليكون بينهما وبين التنوين الحقيقي فيصلا يكون مانعاً في اجتماع هذين النوعين من التنوين إذ قال : ((... وبـ"لا خطأ ... الخ ، تنويه الترنم ، والغالي الآتيان في الشرح لثبوتهما خطأ ووقفاً، وحدفهما وصلاً وإنما يطلق عليهما التنوين مجازاً للمشابهة الصورية. لا يقال يخرج به أيضاً تنوين المنصوب ؛ لأنّه يثبت في الخط ألفاً لأنا نقول: المنفي ثبوت النون بنفسها لا مع بدلها. فإن قلت حينئذ: تدخل النون الخفيفة في نحو: لَنَسْفَعاً))[٣٣].

وكان الشيخ محمد محيي الدين أكثر وضوحا في الدفاع عن كلام الناظم فقال : ((هذا الاعتراض لا يرد على الناظم، لأنّ تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنوينا إنّما هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين، فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملهما، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنّه لا غبار على كلام الناظم))[٣٤].

وقد أشار العلماء إلى هذا الجمع وعزوه إلى سببين هما : المشابهة الصورية والجانب الكتابي ، وكلّ ما تقدم لا يعني أنّ النحاة مختلفون أو متنافسون في الآراء اللفظية ، ولكن الجوهر من هذا التنوع هو إغناء الفكر النّحوي بمنافذ متعددة وبضائع متنوعة ، فالأول يسهل في الدخول بدلا من الاكتفاء على منفذ واحد والثاني يرتوي منه كلّ دارس على حسب مقصده وحاجته.

وفي جدليّة أخرى من جدليّات المصطلح التي أخذت تتسع على مستوى أدبيات تحقيق المسائل النحوية ، يأتي مصطلح " كان وأخواتها " إلى دائرة المجاز، إذ باتت هذه التسمية منهلا لإحضار المجاز في مناسبات عدة ، وأصبح هذا الموضوع ومادته مصدرا لتقلّب الآراء

: من ذاكر له على المنطق الذي استقر في مؤلفات النحويين ، ومن عالم يرى أن تسميته أو تسمية معموليه بهذا الاسم هو من قبيل المجاز .

لقد أدرك النحويون أنّ اصطلاح هذا الاسم لا يمثل مضمونه على الإطلاق ، والرجوع إلى تسويغه والاستدراك عليه بهذا الأسلوب يكشف أنّه من الممكن حدوث تغيير ، وربما ترجيح وانتقال إلى تسمية جديدة ، ولكن الذي حدث هو أنّ المجاز كان من بين الحلول التي تسلّح به النحاة لتسويغ هذا الإطلاق.

فالنحويون اتخذوا من إطلاق المجاز على هذا المصطلح اتجاهات متعددة ، منها في تسميتها في عملها ، ومنها في دلالتها قال العكبري : ((وإنَّما لم تدلّ على حدث ولا أكّدت بالمصدر ؛ لأنَّهم اشتقّوها من المصادر ثمَّ خلعوا عنها دلالتها على الحدث لتدلَّ على زمن خبر المبتدأ حتَّى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدالّ على الحدث والزمان ، ومن عبَّر من البصريَّين عنها بالحروف فقد تجوَّز ؛ لأنَّه وجدها تشبه الحروف في أنَّها لا تدلّ على الحدث وإنَّما هي أفعال لفظيَّة))[٣٥].

ومسألة إطلاق الحرف على الأفعال والأسماء مسألة مشهورة عند بعض النحويين ، وهو من باب جمع الأشياء المتشابهة ، وقد جمع أصحاب مؤلفات كتب معاني الحروف بين هذه الأقسام الثلاثة ، وإنْ كان مثل هذا النهج مخالفا لما نادى به العلماء من لزوم الفصل بين أقسام الكلام حتى لا تتداخل الاختصاصات.

ويشير الرضي إليه من جانب آخر وهو جهة العمل إذ قال : ((...وأقول الخامس من المرفوعات : اسمُ كان وأَخواتها الاثْنَتَي عشرَةَ المذكورة ، فإنهن يدخلن على المبتدأ والخبر فيرفَعْنَ المبتدأ ويسمّى اسمهن حقيقة وفاعلهن مجازاً وينصبن الخبر ويسمى خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازاً))[٣٦].

فالاسم الواحد في المكان الواحد له حكمان واسمان ، وهذان الموضوعان ليسا مما يُجمع في باب واحد وإطلاق أحدهما على الآخر يعد إشكالا في الجانب التطبيقي في النحو العربي ، لأنّ اللغة تُميّز بين من هو معروف في الجملة ، وبين من قام بالفعل ، ولكن الذي يخلّص النحاة من هذا الإشكال ويتفاءلون به دائماً أنّ هذا الإطلاق جاء عن طريق المجاز ، وكأنّ ما جاء من هذا الطريق سوف يغلق باب الاعتراض ، وأنه الباب الوحيد الذي يمكن طرقه ، في مثل هذه الأحوال.

ولا بدّ من تبيين أنّ هناك فرقاً بين الأمرين ، فأمّا الأمر الأوّل هو ما قبل إطلاق المجاز بمعنى وقت ما بوّبه النحاة في دراساتهم وعملوا على بناء الأحكام لكل تبويب ، وأمّا الأمر الثاني أنّ اللّغة إذا أَطلقتْ ألفاظها فمن الصعب الرجوع إلى الوراء وتغيير هذا البناء المتقن والمحكم.

وقد يكون من السّهل أن يقال : إنّ هذا القولَ فيه تداخل وتناقض ، والأَولى أن يُوضع مصطلح لكل حالة أو الاكتفاء بمسمّى واحد دفعا وتخلصا من هذا الخلط ، ولكن مثل هذا الكلام لا بدّ أن يأتي في وقته ؛ لأنّ هذه الاصطلاحات أخذت قرونا حتى استقرت ومحاولة تغييرها يُشبه الإنسان الذي يريد أن يضع عصى ليوقف نهراً جارياً ، فالزمن هو الكفيل في قبول الأحكام أو رفضها .

ويبدو أنّ ابن هشام قد أحسّ بضرورة الفصل والتفريق فقال : ((... أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلِّها كأن يقول في " كنت، وكانوا " في الناقصة: فعل وفاعل، لما ألف من قول ذلك في نحو فعلت وفعلوا ، وأمّا تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً والخبر مفعولاً فهو اصطلاح غير مألوف ، وهو مجاز، كتسميتهم الصورةَ الجميلةَ دُمية ، والمبتدئ إنّما يقوله على سبيل الغلط ، فلذلك يُعاب عليه))[٣٧].

فهذا رفض واضح منه لمن اتجه إلى غير المصطلح المعهود عليه عند النحاة ، وقد نسب الذين يقولون بهذه التسمية بأنهم مبتدئون ، ومن يطلقها فقد ارتكب خطأ ويعاب عليه هذا الخطأ ، وهي دعوة مباشرة إلى إنهاء ما يؤدّي إلى تداخل في الأحكام والمسمَّيات ، ولكن بطريقة المخالفة والنقد.

ونظر الصبّان من زاوية جديدة وهي زاوية المناسبة فقال : ((قوله : (ويسمّى اسماً لها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة ؛ لأنّ زيداً في "كان زيد قائماً" اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال : الإضافة لأدنى ملابسة، والمعنى اسم مدلول مخولها وخبرها أي الخبر عنه ، وقد يسمّى المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً مجازاً))[٣٨].

إذ أراد أن يُظهر فرقاً بين الشيء ومسماه وأنّه لا توجد علاقة بينها والذي حرّره بعض النحاة وأطلقوه ، ويؤكد أنّه لا رابط بينهما ، ومن يحاول أن يجد السبب في هذا الجمع ير السيوطي مسعِفاً ومجيباً ، وهو قريب في كل ما جاء على هذا النحو إذ قال : ((هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء وهي أربعة أنواع كان وأخواتها

وكاد وأخواتها وإنّ وأخواتها وظنّ وأخواتها وما ألحق بذلك فأمَّا "كان" فمذهب البصريين أنَّها ترفع المبتدأ ويسمّى اسمها ربّما يسمى فاعلا مجازاً لشبهه به))[٣٩].

فكان الشبه هو الجامع بينهما ، فالمشابهة عند النحويين أحد أركان التحليل النحوي وهو منطلق من القياس الذي يقوم بناء الأحكام عليه في الأشياء المشتركة ، ولكن الذي ينبغي بيانه أنَّ الشبه الذي يكون سبباً في الجمع وتيسير الفهم وضبط القواعد قد يكون سبباً في جمع الأشياء المختلفة ، وهو الأمر الذي يجمع النحاة على مجازه .

المبحث الثاني : أثر المجاز في تمييز الآراء المخالفة لنظام اللغة وقواعدها

تمتلك اللغة العربية شموليَّة تمكِّنها من الإحاطة باللفظ الحقيقي واللفظ المجازي ، ومَن يدرس اللغة من الجانب التركيبي لا يستطيع أنْ يُنكر أحد هذين الطرفين ، ولكن يبقى متى يُحمل اللفظ على الحقيقة ؟ ومتى يصرف إلى المجاز ؟ وهنا تقف الآراء في مستويات متفاوتة من حيث القبول والرفض ، ومن يمتلك الأدلة فضلا عن الأسلوب التوظيفي لها سيكون له الأثر الكبير في تصحيح مسار المسائل ، وهذه المرحلة هي مرحلة عملية إنتاج الآراء من سلطة النص التي ينتشر فيها الحدث اللغوي بعمومه ، بحيث تكون الظواهر اللغوية مخزن التأصيل والتحقيق ، وإذا تعدَّدت الآراء افتقدت إلى الترجيح المتكامل ، وإذا ظهرت مخالفة للقواعد افتقرت إلى التصحيح .

وفلسفة الاستنقاذ بالمجاز في المسائل التي لا توافق الأنظمة النحوية أصبحت سنَّة لدى كثير من النحويين ، فللمجاز يد كريمة وخزين لا ينفذ ، وإنَّ اختيار مثل هذه السبيل ليس من تصنيع التفكير النحوي واجتهاده فحسب بقدر ما هو تطوُّر وانفتاح لبيان أشياء جديدة تواجه قواعد النحويين.

وعلى الرُّغم من ذلك فليس كلُّ شيء في اللغة معرَّضاً للمجاز ، ولكنَّ غالبَ اللغة تتعاطى به ، وقد يتفنن المتكلم بتقليب الكلمات وتوليد المجاز ، وكان هذا الأمر سبباً في قول بعض النحاة بأنَّ أكثر اللغة مجاز ، ومن هؤلاءِ ابن جني إذ بيَّن في هذا الموضوع بقوله : (("باب في أنَّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة" اعلم أنَّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة . وذلك عامة الأفعال نحو: قام زيد وقعد عمرو وانطلق بِشر ، وجاء الصيف وانهزم الشتاء . ألا ترى أنَّ الفعل يفاد منه معنى الجنسية فقولك : قام زيد معناه : كان منه القيام))[٤٠].

وهذا الكلام المشهور عند الدارسين قدمه ابن جني بقوله : " أكثر اللغة مع تأمله مجاز " فيه كثير من الدقة ؛ لأنَّ في اللغة ما لا يمكن أن يحتمل المجاز ، وذلك كالأعداد ؛ لأنَّها تدلّ على ثوابت لا تتغير فقال الكفوي : ((الأعداد نصّ في مفهوماتها لا تحتمل التجوُّز أبداً بخلاف صيغ التثنية والجمع فإنَّها تحتمل ذلك كقوله تعالى :{ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ} [سورة ق :٢٤] وقوله : قِفَا نبك [٤١] ...))[٤٢].

ومن المشهور أيضا أنَّ الألفاظ يجب حملها على الحقيقة ؛ لأنَّها الوحيدة التي تفسر تطبيق الأحكام في جميع تفاصيل اللغة . والعلاج للتخلص من مثل هذا الإشكال هو الدليل المعتبر في تمييز العبارات ، وقد أزاح العكبري الوجه الغامض عن هذا الاختلاف فقال : ((أمَّا الإطلاق فدليل الحقيقة إذا كان المجاز على خلاف الأصل ، وإنَّما يُصار إليه بقرينة صارفة عن الأصل ، والأصل عدم القرائن ، ثم إنَّ البحث عن الكلام الدال على الجملة المفيدة لا يوجد له قرينة بل يسارع إلى هذا المعنى من غير توقف على وجود قرينة ، وهذا مثل لفظ العموم إذا أطلق حمل على العموم من غير أن يحتاج إلى قرينة تصرف إليه بل إن وجد تخصيص احتاج إلى قرينة))[٤٣].

فقد قدَّم الحل الأمثل حين أحجبت اللغة نظامها الطبيعي ، فكل لفظ أُطلق ، الأصل فيه الحقيقة ، ولا يجوز الخروج على هذا المسار إلا بوجود قرينة صارفة تصرف الحقيقة ، وتجيز المجاز مع أنّ الأصل في اللغة الحمل على الظاهر والحقيقة ، وإلّا سيكون هناك اختلاف في فهم اللغة ، وحينئذ سينكَر على كلُّ واحد مقصده ، ولا يمكن مسك المعاني المتحركة في أحضان الألفاظ ؛ لأنَّها تمرّ عليها بما يوافق الأغراض ويفسِّر الأحوال ؛ لذلك حاول النحاة ابتداء بناء ثوابت أصيلة وتعريفات للمتغيرات التي قد أتت مخالفة عنها ، وقد أوجد توافر التجدد في التراكيب النحوية ، والتصاق المعاني المتغيرة بالكلمات في السياقات المختلفة حالة من الاحتمالات الإعرابية الصحيحة في كياناتها المتفاوتة وفي درجة قَبولها ، فقد تكون الجملة صحيحة لكنّ التوجيه يتباين بين الحقيقة والمجاز ، وهو ما وقع في باب المبتدأ والخبر وتحديداً في انتزاع الحال موطن الخبر.

إذ تعددت التوجيهات النحوية في وقوع الحال سادا مسد الخبر ، وتنوعت الأمثلة مع اتفاق البناء التركيبي إذ يرى ابن السراج أنَّ الاسم المنصوب في نحو قولهم : ضربي زيداً قائماً ، إنَّ قائماً سَدَّ مسدَّ الخبر وهو حال: وأصله إنما هو على (إذْ كان) وإذا كان [٤٤] ، وقد جعله ابن يعيشَ [٤٥] من باب حذف الخبر ، وأينما خرج التركيب على

مجاله بادر النحوي إلى تحليل الأسباب وزيادة الإضاءة فيه ، وقد كان المجاز أغلظ الحبال التي أعادت التركيب إلى أرض الجملة الاسمية في تقدير مثل هذا الكلام الذي من أمثلته كذلك : أكثر شربي السويق ملتوتاً ، وأخطبُ ما يكون الأمير قائماً فأمَّا قولُهم : أخطبُ ما يكون الأمير يوُم الجمعة فيروى بالنصب على تقدير أخطب أكوان الأمير يومَ الجمعة فـ (يوماً) ههنا خبر ، وفي الكلام مجاز وهو جعل الكون خاطباً ، ويُروى بالرفع على تقدير أخطب أيامِ كونِ الأمير ففيه على هذا حذف ومجاز [٤٦].

ويأتي الصبان[٤٧] في مقدّمة النحويين الذين عالجوا هذا البناء التركيبي المخالف لنمط قسيم المبتدأ من خلال الاستقواء بالمجاز ، وأمَّا الخضري فكان تابعاً له في جعل المجاز مخرجا في توجيه هذا الاختلاف اعتماداً على مقصد المتكلِّم إذ قال : ((قوله: (لا يوصف بأنّه مسيء) أي بحسب قصد المتكلم كون المسيءِ هو العبد لا الضرب، فلو قصد وصف الضرب بها مجازاً عن فاعله ، " ولا حجر في المجاز " تعين رفعه على الخبرية، وكذا يقال في مثال المتن الثاني ؛ لأنَّ منوطاً يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة ، لكن لم يقصد إلَّا جريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط، وأوضح منهما: ضربي العبدَ قائماً، و: أكثرُ شربي السويقَ ملتوتاً ؛لأنَّ الحال فيهما لا تصلح للخبرية لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر)) [٤٨].

فالأحكام التي ذكرها الخضري تتوزع على جملة من الاختلافات القادمة من الاحتمالات الإعرابية ، فمراده أنَّ الوصف يقع على العبد بأنه مسيء ولا يقع على الضرب ، فإذا قصد المتكلم الضرب وهو لا يكون إلا مجازاً لزم الرفع تقول : ضربي العبدَ مسيءٌ ، وفي هذه الحالة من التقدير اتفق التركيب وخالف المعنى ، وفي التقدير الثاني اتفق المعنى وخالف التركيب ، والذي أحدث هذا التضاد هو اختلاف بنية الخبر مع بنية الحال.

وأما نظر المحدثين فقد حاول الدكتور شوقي ضيف توجيه المسألة باتجاه واحد وهو وإن وافق التركيب في المعنى إلَّا أنَّه واجه التركيب في اللفظ ، والذي يقول رأيا مخالفا للآخرين من طرف يجد الرادِّين عليه في طرف آخر فهو: ((يزعم ...أنّ الخبر يجيء مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. ويمثلُ على مجيئه منصوباً بقولهم: ضربي العبد مسيئاً. وعلى مجيئه مجروراً بقوله تعالى: وما ربك بظلام للعبيد. وليسَ (مسيئاً) هنا خبراً صحيحاً كبقية الأخبار. فقد ذكر النحاة أنه هنا حال سدَّ مسدَّ الخبر ، ولم يجعلوه خبراً حقيقياً لسببين:

الأول– أنّه ليس مرفوعاً والخبر حكمه الرفع في الأصل.

الثاني- أنه ليس المبتدأ نفسه، أعني بذلك أنّ المسيء ليس هو الضرب بل هو العبد ، والعبد في الجملة المذكورة مفعول به للمصدر المضاف إلى فاعله. ومن المعروف أنّ الخبر إذا جاء شيئاً آخر غير المبتدأ انتصب . وقد نصبه الكوفيّون في ذلك على الخلاف ؛ لأنَّه ليس المبتدأ نفسه))[٤٩].

ومثل هذا الكلام قد اشتهر عند دعاة التيسير حتى يخفّفوا من بعض جوانب التأويل والتقدير وتعدّد أبواب النحو العربي ، ويبدو أنّه ليس من التيسير أن تكوّن تقديرا جديدا قاصدا تقليل تعدد الأوجه بفتح احتمالات جديدة لا تقلُّ تقديرا عما ورد في القديم ، وربما هو ما حصل في هذه المسألة ، وهذا يدل على عدم وجود طريق واضح يفسر هذا التناقض الوضعي لمثل هذه التراكيب ، وقد يكون المجاز هو الجواب الأدق هنا ؛ لأنَّه لا يهمل الأصل ولا يغير صيغة الأبنية التي كوَّنتها أيَّام اللغة المستمرَّة .

وكذلك من المؤكد أنَّ اللغة النحوية تختلف عن اللغة اللسانية ، فـ للنحاة دائرة لغوية تدور في أمواج أفكارهم ، وتتدرج في ساحات اجتهاداتهم ، فنراهم يذهبون إلى تأسيس جُدر ومحاذير على جوانب المسائل التي اتفقوا على أصولها ، وإذا جاءت تراكيب مخالفة لما صنعوه من قوالب ، أدرجوا في جدول أولوياتهم مباشرةً حقول الكيفية التي ستعود فيها تلك التراكيب إلى موطنها الحقيقي ، وهذا ما حدث في موضوع المفعول به في تراكيب محددة قال سيبويه : ((وجاز ذلك كما جاز : دخلتُ البيتَ ، وذهبتُ الشأمَ))[٥٠].

وقد أغنانا ابن السراج فشرح كلام سيبويه فقال : ((قال سيبويه: ... , يعني: أنه قد حذف حرف الجر من الكلام, وكان الأصل عنده: ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت. وهما مستعملان بحروف الجر, فحذف حرف الجر, من حذفه اتساعًا واستخفافًا))[٥١].

فتوسيع دلالة التركيب بحذف شيء منه هو تغيير حاصل في الجملة بين أصل مسموع وفرع جائز على الاستخفاف وهو طلب الخفة في اللفظ. وقد أضاف قائلا : ((وقد اختلف النحويون في: "دخلت البيت" هل هو متعد أو غير متعد, وإنَّما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع وهو عندي غير متعد كما قدمناه وإنك لما قلت: دخلت إنما عنيت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف فالانتقال ضربٌ واحدٌ وإن اختلفت المواضع)) [٥٢].

وقد سوَّغ ابن السراج مجيئه بالاتساع والاستخفاف وهو ما أيده السهيلي إذ قال : ((فكان خفة اللفظ في هذا الباب موازياً للمعنى الذي هو ثبوت في محل الفعل

واختصاص به وعدم تجاوز له، فما لزم مكانه فهو الثقيل، وما تجاوزه وتعداه فهو الخفيف لفظا ومعنى)) [٥٣]. وقد عده ابن يعيش من قبيل الشاذ فقال : ((فأمّا قولهم: "دخلتُ البيتَ"، و"ذهبتُ الشّامَ" فهو شاذٌّ)) [٥٤].

وقد قدمنا كلام هؤلاء العلماء لكي نرى كيف تطور تحديد السبب بمسميات مختلفة ، والكل يبحث عن إجابة علمية لما خالف الأصل اللغوي إلى أن نصل إلى من اتخذ المجاز واجهة لتفسير مثل هذه التراكيب إذ تطور الكلام عند ابن هشام من الجواز لكثرة الاستعمال وطلب الخفة والشذوذ إلى المجاز ، وقد صنع ميزانا للتفريق بين اللازم وخروجه إلى التعدي وتباعد المعنى في الانتقال من المعنوي إلى الحسي إذ قال : ((... الثاني : أنَّهم لا يجمعون بين مجازين ، ولهذا لم يجيزوا : دخلت الأمر ، لئلا يجمعوا بين حذف "في" وتعليق الدخول باسم المعنى بخلاف : دخلت في الأمر ودخلت الدار))[٥٥].

فقد بيّن أنَّ النحاة لا يقبلون باجتماع مجازين في موضع واحد ، لأنَّ ذلك أدعى إلى تغيير ما اتفق عليه وأن الارتضاء بتحويل وتقليب ما لازم موطنه يعد خرقا للقواعد وهدما لقوانين اللغة فكلما قلّ المجاز في الكلام اقترب من طبيعة اللغة المعروفة ، فقوله : لا يجمعون بين مجازين هو تنظيم جوهري لأصول التقعيد النحوي ومن ثم فأنّ المسامحة في المجاز الأول ممكنة ، ولكن اجتماع مجازين هو تخطي للحدود وابتعاد عن اللغة المسموعة واقتراب من التراكيب المرفوضة .

وكان السيوطي محقّقا لهذه المسألة ودقيقا في توصيف حالاتها إذ قال : ((... ونظيره قولهم : دخلت في الأمر ، لا يجوز حذف (في) ؛ لأنَّ هذا الدخول مجاز،ووصول (دخل) إلى الظرف بغير وساطة (في) مجاز ، فلم يجتمع عليها مجازان))[٥٦].

ومن المحدثين من يطلق على مثل هذه الحالات "الاستدلال بعدم الاطراد" [٥٧]. إذا اختص الكلام بالجانب التأصيلي لمستويات الاستعمال اللغوي ، وهو وصف لتركيب خالف المطرد ، والبحث لا ينظر إليه من هذا الجانب ، وإنما يرسم معالم جديدة لتفسير ظاهرة التسويغ بحلول تستند على مجال الدوائر المفتوحة ، فكلما ابتعد الكلام عن المركز ضعفت جذوره واحتاج إلى تأييد ، وإذا وصل إلى بعد لا يستطيع المركز إرواءه دخل في عالم المخالفة المركبة ، وقد عبروا عنه باجتماع المجازين فلو كان مجازا واحدا لاحتواه الفكر النحوي ولكن أن يلتحق به مجاز في التركيب نفسه فهذا يجعل يد النحويين قصيرة في استقباله.

ومما يسّر للنحويين الفصل بين الأشياء المتشابهة وجود جزئيات تحد من الخلط بينها وبين غيرها ، ولكن هذا الكلام ليس على عمومه ، فعلى الرّغم من الجهود الكبيرة في تصميم الموضوعات على ضوابط منهجية تقوم على مسألة الإعراب أو العوامل أو البنية إلّا أنّ بعض العناصر المشتركة في البنية تبقى عاملا لتحرك النحاة من أجل إصلاح الخلل وإزالة الزلل وهو ما وقع في موضوع النعت بخروجه عن بنيته الاشتقاقية إلى بنية الجمود بمجيئه ببنية المصدر، وقد مثلوا به ((وقالوا: "رجلٌ عَدْلٌ، ورِضى، وفَضْلٌ"، كأنّه لكثرةِ عَدْله، والرضى عنه، وفَضْلِه، جعلوه نفسَ العدل، والرضى، والفضلِ. ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدَر موضع اسم الفاعل اتّساعًا، فعَدْلٌ بمعنى عادلٍ، وماءٌ غَوْرٌ بمعنى غائرٍ، ورجلٌ صَوْمٌ وفِطْرٌ بمعنى صائم ومُفطِرٍ، كما وضعوا اسم الفاعل موضعَ المصدر في قولهم: "قُمْ قائمًا"، أي: قيامًا، و"اقْعُدْ قاعدًا"، أي: قُعودًا)) [٥٨].

فمجيء الصفة بهذا اللفظ هو خلاف المنقول ، والنحاة من شأنهم أن يزيلوا اللبس ويعرفوا المجهول ولكنهم اختلفوا في تقدير معنى المصدر فمذهب الكوفيين على التأويل بالمشتق ؛ أي : عادل، ومرضي، وزائر، ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف؛ أي : ذو كذا؛ ولهذا التزم إفراده وتذكيره ؛ كما يلتزمان لو صرح بذو [٥٩]. .

وقد بيَّن ابن عقيل [٦٠] سبب هذا الاستعمال المخالف وأدخله في باب المبالغة والمجاز ، ويلحظ هنا أنَّ أصحاب الحواشي ينضجون الرؤية النحوية ويفسرون العلاقات التركيبية المخالفة بفكر المتمكن وأسلوب المتيقن فيحررون المسألة من قيود الأقوال إلى بسط الآراء بثوب أكثر شمولية وأقوى منطقية وأوضح عبارة فقالوا : ((والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما بمعناه. وقد يقال غاية ما في ذلك إطلاق المصدر على الوصف مجازاً. ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح، وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه، والمجاز لا حِجر فيه اللّهم إلا أن يكون مبنياً على اشتراط ، ورود شخص المجاز أو أنّ هذا اصطلاح للنحاة غير اصطلاح البيانيين لكن استظهر ابن هشام اطِّراده مطلقاً كما نقل عن المبرد أي سواء كان نوعاً كـ جاء زيدٌ سرعة، أم لا كـ اطِّراده خبراً ، فإنّ الحال أشبه به من النعت بدليل أنك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبراً عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه. ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه)) [٦١].

والنحاة المحدثون يختلفون عن القدماء في قبول هذا الاختلاف فقد رد عباس حسن على اقتصار كلامهم على السّماع في هذا الأمر فقال : ((وقد اختلف رأي النحاة في وقوع

المصدر نعتًا؛ أقياسيّ هو أم مقصُور على السماع؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السماع، مع اعترافهم بكثرته في الكلام العربي الفصيح ، وأنّه أبلغ في أداء الغرض من المشتق. وهذا الاعتراف بالكثرة يناقض أنّه مقصور على السماع ، فالأحسن الأخذ بالرأي الصائب الذي يجعله قاسياً بشروطه ولا خوف من اللبس المعنوي أو خفاء المراد؛ لأن القرائن والسياق يزيلان هذا كله، ويبقى للنعت بالمصدر مزيته السالفة التي انفرد بها دون المشتق)) [٦٢].

ومن اتّخذ من مظاهر التجديد النحوي منهجاً يكون أول المؤيدين لاسيَّما إذا كان معتمداً على المجامع اللغوية [٦٣] ، وليست المسألة أنَّ هناك تداخلاً بين علم النحو وعلم المعاني ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لحكمنا على جميع هذه المسائل بتداخل العلوم وهو ليس كذلك فاتفاق المصطلح ليس دليلا على لزوم الربط بين العلوم ، وقد رأينا استعمال القياس وغيره في أصول النحو فهل هذا يعني أن هناك تداخلاً بين علم أصول النحو وبين علم أصول الفقه بل هو اتفاق في المسمى واختلاف في التوظيف.

وقد يفصل المجاز الاندماج اللطيف الذي قد يحدث في مكونات التراكيب ، ومثاله ما جاء في موضوع النداء إذ إنَّ صناعة الفواصل لإزاحة الموضوعات المتشابهة هي من أهم المقاصد الموجهة في العملية البنائية للنحو العربي ، وتتسابق أقلام المحققين وتتصارع الآراء في الحصول على أرقى المحتويات وأسمى العبارات التي تكوِّن مظهرا متطورا وأسلوبا أدائيا لافتا .

فالنحوي يريد أن يدير المسائل كالراعي الذي هو مسؤول عن رعيته ، فإذا وجد ما يؤثر في نظامه النحوي ويفتح المجال للاختلاف أو التناقض في اجتماع الآراء سارع إلى مراكز المعالجات الفكرية وأخرجه من أرض الضباب إلى فصل الخطاب مزيلا بكل قوة أوجه اللبس ، فيقدم الحلول التي تناسب نوع المشكلة ولعل أوضح دليل على هذا الكلام التطور الذي صاحب الدرس النحوي كلما ضرب الزمن أوراقه على وجوه المسائل النحوية ، ومن هذه المسائل موضوع الندبة ، فعلى الرغم من اختلاف الاصطلاح والمعنى والوظيفة إلا أن النحويين يجمعون بين الندبة والمنادى في إشراك غريب ، وهو خلاف المنهج المشهور عند النحويين وهو الفصل بين المتقاربات لبيان الحدود.

وبما أنّ مؤسس النحو الأصيل سيبويه أطلق لفظ " مدعو " فقد فتح بابا جامعا لموضوعين مختلفين فقال : ((اعلم أنّ المندوب مدعو ، ولكنّه متفجّع عليه)) [٦٤].

فهذا الاستدراك في قوله : ولكنّه ، يفصل في جوهر كلامه بأن دعوته دعوة ليس الغرض منه ما يطلب في المنادى فالدعاء للندبة والنداء والأخير لا يدخل فيه التفجُّع ، وأوّل من أراد التمييز بينه وبين المنادى المبرِّد إذ قال : ((لِأَنّ المَنْدُوب غير مُخَاطب وَإِنَّمَا هُوَ متفجع)) [٦٥]. فأدخل قضية المخاطب وهو التقييد بحضور المتلقي. ولم يكن ابن هشام مبتعداً عن مذهب المبرد ، فعد ذلك من باب المجاز بناء على قانون المخالفة فقال : ((لِأَنَّ المَنْدُوب لَيْسَ بمخاطب فِي الْحَقِيقَة))[٦٦].

كلام ابن هشام يجوز أن يكون دليلا ؛ لأنّه قياسا على مفهوم المخالفة فهو يعني المجاز ، وجمع مثل هذه النصوص هو لإثبات أنّ كلّا من المندوب والمنادى يصدران من أسلوب واحد ثمّ يتّجه كل واحد منها إلى طريق مخالف للآخر فانتفى الجمع بينهما في الحقيقة لاختلاف المسير ، ويأتي ابن مالك المحقق ليضع الميزان العلمي الرصين الذي بيّن فيه كيفية إجراء التفريق بين اللفظين فقال : ((فإنّه قد تقدم الإعلام بأن المندوب لا يكون إلا معروفاً، فانتفت مشاركته للمنادى في التنكير))[٦٧].

ومن يرى مثل هذا الكلام من هؤلاء النحاة يستطيع أن يقول : إنَّ صورة المندوب هي صورة المنادى المخاطب وليس بمنادى، ألا ترى أنّك لا تريد منه أن يجيبك ويُقبل عليك ، ومن ثم منعوا في النداء، يا غلامك ، لأنّ خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر. ولا يجمع بين خطابين، وأجازوا في الندبة: واغلامك، فلذلك قالوا: حكم المندوب "حكم المنادى"، [٦٨].

إذاً يمكن القول : إنَّ الآراء في هذه المسألة تتوزع على قولين هما : إنّ المندوب ليس منادى حقيقة؛ وإنّما هو على صورة المنادى ، وقال آخرون: إنّه منادى. وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرّح به الرضي من أنّه منادى مجازاً لا حقيقية، فإذا قلت في الندبة: "وامحمداه" فكأنّك تقول له: أقبل؛ فإنّي مشتاق إليك –مثلا– وإذا قلت: "واحزناه" فكأنّك تقول: اِحضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك. ورأى الرضي هو الجدير بالأخذ به، والاقتصار عليه [٦٩]. فتحرير الكلام اعتماداً على تفصيل النحاة أنَّ هناك فرقاً بين قسمين من المندوب مندوب لا يطلب فيه إقبال المندوب حقيقة ومجازاً ، وهذا هو الأصل الذي سار عليه النحويون وميّزوه عن المنادى المشهور ، ومندوب لا يطلب إقباله حقيقة ، وإنّما يدخل ويشترك مع المنادى مجازاً في هذا القسم.

المبحث الثالث : أثرُ المجاز في توجيه التراكيب المخالفة لنظام اللغة

إنَّ ترحيل التراكيب النحوية من صورتها الموافقة للمعنى الموضوع لها إلى دلالات أخرى هو من مزايا النظام اللغوي وسرّ من أسراره بيد أنَّ الباب ليس مفتوحا له دائماً ، إذ إنّ الأنظمة النحويّة تتعاون مع المعاني والدلالات إلى أن تصل إلى الصورة النهائية للكلام ، وإحدى وساطات التوفيق هي المجاز ، ولكن ليست كلُّ مخالفة تُحمل على المجاز.

ولو كانت هذه العملية من غير ضبط لكان المجاز مسيطراً على معظم أبواب النحو العربي ، لكثرة الاختلاف والمخالفات ، إذ كان بالإمكان القول : إنَّ نائب الفاعل هو فاعل على المجاز ، والمفعولات كلُّها مفعول به على المجاز ... إلخ ، والتراكيب تؤيد مثل هذا الأسلوب من التحليل ، ولكنَّ مثلَ هذه الأحكام ستخترق القواعد النحوية ، وتخالف أصول الضبط النحوي ، وتُشتت ما تمّ تكوينه على أساس رصين ، والذي ثبت في هذا البحث أنَّ للمجاز خصوصية تتفرد في الاعتماد عليها عند النحاة ، ولا ترد إلَّا في مكان يفرض المجاز وجودها فيه ، فتقوم بمعالجة ما كان قلقا ، وليس له وضع صحيح في التقعيد النحوي.

والسبب في احتياج النحاة إلى المجاز هو أنَّ هناك مساحة من المراحل المقسَّمة في الدرس النحوي ، وهي على مستويات ومراتب في القبول والرفض كما هي الحال في مسائل الخلاف ، وهذه المراحل أصبحت كأداة وميزان لتقريب التراكيب الموافقة لنظام اللغة ، وتبعيد التراكيب المخالفة لها ، وكان هذا الاتجاه سبباً في إنشاء مراكز للقواعد الأصيلة يقوم النحويون فيها بتطهير الأقوال الضعيفة كلّما تراكمت الكتب المؤلفة ، متخذين منهج التطوير سُلَّما يرتقون فيه إلى منابر الإدراك في مرجعيات المسائل والتراكيب .

وقد ترجم هذا التوجّه وضع المتون التي تختار الآراء والتراكيب المتفق عليها غالباً ، وبمجرد فكّ الرموز من إيجاز المتون تتولد منابع تفيض لتخلق مشكلات على ما تمَّ الاتفاق عليه ، ولا يمكن نزع تلك المشكلات إلَّا بإيجاد حلول تستند على الأدلة المشهورة المنطلقة من التفكير النحوي كالسّماع والقياس وغيرهما وصولا إلى الاحتجاج بالمجاز لتسويغ تقديم تلك الحلول.

ويبدو أنَّ نظرية تفسير ما خالف التراكيب بالمجاز عَلَت حين أصبح المجاز المحور الوحيد لعبورها إلى حدود الجواز ، وقد تحقق هذا الأداء في توظيف بعض المسائل .

من ذلك ما جاء في موضوع " المصدر " باب المحذوف عامله وجوبا وهو ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره. فالمؤكد لنفسه: الواقع بعد جملة لا تحتمل غيره نحو: له عليَّ ألفٌ

عرفاً أي اعترافا ، فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أعترف اعترافا ، ويسمّى مؤكدا لنفسه ؛ لأنّه مؤكد للجملة قبله ، وهي نفس المصدر بمعنى أنّها لا تحتمل سواه ، والمؤكد لغيره: هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره ، فتصير بذكره نصا فيه نحو : أنت ابني حقا ، فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا ، والتقدير : أحقّه حقّاً ، وسمّي مؤكداً لغيره ؛ لأنَّ الجملة قبله تصلح له ولغيره ؛ لأنّ قولك : أنت ابني ، يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً على معنى: أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني فلمَّا قال: حقّاً ، صارت الجملة نصاً في أنّ المراد البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر؛ لأنَّها صارت به نصاً فكان مؤكداً لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه [٧٠].

فنرى بوضوح كيف أنّ هذا التركيب يملك معنى متحركاً يصرف الذهن إلى احتمالين والاحتمال شيء فيه غموض لا يرغبه المتلقي ، ولا يعتمده الدارس ؛ لأنَّه على خلاف العِلم واليقين ، وقد رفض علماء أصول النحو الدليل الذي يتوغل الاحتمال فيه نحو قولهم : ((الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال))[٧١]. فأينما ورد الاحتمال سلب حقوق الحقيقة ، وأشرك في العقل تفاصيل مبهمة بخلطه بين معاني يجوز جوازها ويمتنع ممنوعها ، وكان هذا التفكير سببا في بيان النحويين الحكم الفصل في هذا التركيب لجواز أن يكون المراد من ابني الابن الحقيقي والابن في المنزلة ، وقد أولى النحاة لهذا الاحتمال اهتماما فعالجه الصبان بقوله : ((قوله : (كابني أنتَ حَقاً) الذي يظهر لي أنّ "حقاً" هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعاً لاحتمال المجاز ، أمّا إذا كان حقاً بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الإتيان به مع إرادة المجاز كأن يريد بنوّة العلم لكن هذا إنّما يتجه على ما درج عليه الشارح من أنّ قولنا : حقاً لرفع احتمال المجازي... معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيثُ مدلول اللفظ))[٧٢].

فتحقيق معنى هذا التركيب هو ما سعى إليه بضرب من الاجتهاد وبإدارة من الأدلة ، وقد غاب الجزم والقطع لما جاز فيه احتمال في بنية اللفظة " حقا " في داخل التركيب ، وهذا القول : " رافع احتمال المجاز " هو سحب للمعنى المراد الصحيح من قائمة الاحتمال لوجهين ، وهكذا يتعامل النحوي مع الجمل المحتملة لمعاني عدة.

وأمّا القضية هنا فهي " الموضوع والمحمول " المحتمل للصدق والكذب ، ولها خبران خبر القضية وخبر المبتدأ وفي كليهما يرد الاحتمال ، وهو عارض سلبي كما أثبته الصبان وإذا وقف النحوي أمام أمثال هذه التراكيب يلزم عليه أن يصرف ويرفع مقاصد الاحتمال ويبقي

مقاصد الجمل والقضايا على الوجه الذي ينبغي أن تكون عليه ؛ لأنّ واجبه يقوم على إزاحة كل ما يجلب الإشكال ، وقد أحسن هو وغيره عندما خصّوا هذا التركيب هذا النصيب من التوجيه والتحليل .

وكذلك ما ورد في تراكيب متعددة مع الكلمتين " مذ ومنذ " إذ أطال النحويون في أنواع التراكيب التي تتوارد معهما ، وهو أمر صنع تداخلاً عجيباً في الحكم عليهما بين الاسميّة والفعلية ، وجواز دخول الجملتين الاسمية والفعلية عليهما فضلاً عن جواز دخول المفرد ، كما أشار إلى ذلك المبرّد(٧٣) وغيرُه .

وليس هذا التفصيل هو ما نسعى إلى توضيحه ، وإنّما نسعى إلى ذكر ما جاء مخالفاً للتراكيب وحضور المجاز في أثناء هذا الورود نحو قول الرضيّ : ((لا يجوز: مذ يقوم زيد، للزوم مجازين: كون " يقوم " قائما مقام " قام " ، وحذف زمان مضاف على ما يجيئ في تقرير مذهب جمهور البصريين، والأصل جوازه ؛ لأنّ " يقوم " ، كما قلنا " حال " ، أو حكاية حال، وليس المضاف محذوفا ، كما اخترنا))(٧٤).

ومعنى هذا أنّه قد يغتفر في التركيب إذا كان فيه مجازاً واحداً ، ولكن إذا اجتمع فيه مجازان فإنَّ التركيب يخرج عن مساحة التأويل الجائز ، وكأنّ يدَ التقدير إذا جاز أن تصل إلى المجاز الأول فإنَّها لا تصل إلى المجاز الثاني ، وقد سلك المتأخرون طريق السابقين فقالوا بمذهبهم وأصبح عدم مجيء ما يدل على الزمن مجازاً واحداً ومجيء الفعل المضارع في موضع الماضي هنا مجازاً ثانياً فصار هذا التركيب ضربا من الخروج على المألوف ، وهذه العملية تشبه مالكَ قصرٍ فيه أبواب يستخدم الباب بحسب الحاجة ، وإذا غُلّق باب أدرك المنفذ من باب آخر ، وكذلك النحوي فلما غلّقت أمامه صحة التركيب سلك طريق الحكاية الذي يعد من أهم أبواب الحلول في الدرس النحوي ، وقد احتج به نحاة كثيرون كما فعل الكسائي في قوله تعالى : {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ} [الكهف: ١٨] (٧٥).

ويبدو أنّ هذه المسألة قد لفت انتباه نحاة آخرين فقالوا : ((قوله : (كما إذا أوليا الفعل) جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالاً لا قيداً ، والمراد الفعل الماضي فلا يجوز : مذ يقوم ؛ لأنَّ عاملهما لا يكون إلّا ماضياً فلا يجتمع مع المستقبل ، ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر ؛ لأنّه مضاف إليه واستعماله في الماضي ... وينبغي جواز ذلك عند من جوّز اجتماع مجازين في الكلمة فتدبر))(٧٦).

فهذا الكلام مختص بالتركيب الذي يأتي مع الفعل الخالي من مدخوله لفظ الزمن ، لاسيّما أنَّ الفعل اسم شائع يجوز أن يطلق على الماضي وعلى المضارع وعلى الأمر ، والمراد هنا الأوّلان بدليل التمثيل ، والماضي لا خلاف في مجيئه ، وإنّما الخلاف في مجيء المضارع إذ إنَّ استعماله حصر النحويين في زاوية حرجة وجعلهم يبحثون عن حجة لقبوله ، فكان القول بالحكاية ، وهو احتجاج قد تكرر عند النحويين عندما يلحظون شيئاً مخالفاً للأصل الذي وضعوه ، فمَن قال بعد اجتماع المجازين رفضَ هذا التركيب ، ومَن أجاز اجتماعهما قدّم الحكاية ، والنتيجة أنّ المجاز هو المعيار في تحديد وجه التراكيب .

وكذلك ما ورد في باب النعت في وقوع اللفظ في غير موضعه مجازاً وهي قضية أدخلت مثل هذه التراكيب في مكتبة التحقيق ، وصنع النحويون جملة من التقديرات نظراً ؛ لأنَّ التوابع تشترك في الإعراب مع المتبوع فيجوز إطلاق أحدهما على الآخر ، وأفضل مثال على هذا الكلام التداخل بين البدل وعطف البيان ، وكان هذا الإشكال سبباً في تعدد الأحكام كما أشار ابن جني إلى ذلك بقوله : ((ونظير هذا الإطلاق في الوصف في هذا الموضع قولهم في : مررت بهذا الرّجل أنَّ الرجل صفة لـ هذا ، وليس في الحقيقة بصفة ؛ لأنَّ الصفة لا بدّ من أن تكون مأخوذة من فعل أو راجعة إلى معنى الفعل ، وليس الرجل ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة ، ولكنَّه لما كان هذا والرجل في هذا الموضع كالشيء الواحد والثاني منهما يفيد الأوّل بياناً وإيضاحاً أشبه ذلك حال الصفة الصريحة نحو : مررت بزيد الكريم ، ونظرت إلى محمّد العاقل فجاز لهم أن يسمّوا الرجل ونحوه وصفا مجازاً لا حقيقة)) [٧٧]. وإذا ذهبنا إلى تحليل هذا الكلام نرى كم حاول ابن جني أن يوفّق بين الاسم الجامد والنعت المشتق ، وكلّ هذا التفصيل لإضفاء التناسب بين التقعيد والتّركيب ، ولا بدّ أنّ الاختلاف بينهما سيُحدث أزمة في الاتفاق على حكم يرضى به جمهور النحاة ، وهو ما أشار إليه ابن هشام عندما عدّ هذا الجمع بين الإعراب والتركيب خطأ إذ قال : ((ومن الخَطَأ فِي الثَّاني قول كثير من النَّحويين في نَحو : مَرَرْت بِهذَا الرجل إنّ الرجل نعت قَالَ ابن : مَالك أَكثر المُتَأَخِّرين يُقَلّد بَعضهم بَعْضًا فِي ذَلِك وَالحَامِل لَهُم عَلَيهِ توهمهم أَن عطف البَيَان لا يكون إِلَّا أخصّ من متبوعه وَلَيسَ كَذَلِك فَإِنَّهُ فِي الجوامد بِمَنزِلَة النَّعت فِي المُشْتَقّ وَلَا يمْتَنع كَون المنعوت أخص من النَّعت ... وأمّا تَسْمِيَة سِيبَوَيه لَهُ نعتا فتسامح كَمَا سمي التوكيد وَعطف الْبَيَان صفة)) [٧٨].

وربّما يُحقق هذا النص ما يمكن أن نصطلحه بـ " نظرية التقسيم " في مستويات توجيه النحاة في مثل هذه التراكيب ، فمِن مجيز على الإطلاق ثم مجيز على المجاز ثم عدُّ ذلك خطأ ، وهذه الأقوال كلّها يجوز اتخاذها دليلا ضد الآخر ؛ لأنّ تصوّر كلّ إعراب على حدة أجازه نحاة محققون ، ويبقى رأي القائلين بالمجاز أوسط الآراء ؛ لأنَّه لا ينفي جواز إطلاق النعت من جهة ويقبل كون هذا اللفظ مما يمكن أن يرد في هذا الموضع على الرّغم من اختلاف بنيته شروط النحويين .

ويضع النحاة التوكيد المعنوي في قائمة التراكيب المخلّصة للاحتمال ، ويعزون سبب الاحتمال إلى المجاز ، فقد ذكر ابن الأنباري ذلك فقال : ((إن قال قائل : ما الفائدة في التوكيد ؟ قيل : الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوز في الكلام ؛ لأنَّ من كلامهم المجاز ألا ترى أنّهم يقولون : مررت بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحله وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم قال الله تعالى : { فَنَادَتْهُ المَلائكةُ وَهُوَ قَائمٌ يُصَلِّي في المحرَابِ} فقال الملائكة وإنّما كان جبريل وحدَه فإذا قلت: مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز ، وكذلك إذا قلت : جاءني القوم كلّهم زال هذا المجاز أيضا قال الله تعالى : { فَسَجَدَ الملائكةُ كُلُّهم } فزال هذا المجاز الذي كان في قوله: فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب لوجود التوكيد)) [٧٩].

إنّ دور المجاز في تحوّل مستمرّ فمرة يكون سبباً في معالجة الإشكال كما تقدم في مسألة النعت ومرة يكون هو السبب في وجود الإشكال كما هي الحال هنا ، لأنَّ اللّغة التي من صفاتها قبول المجاز لا تتوقف على قوالب ثابتة ولا تستقرّ في حدود مصطنعة بل تحيى وتتغير وتتبدل وتتطور بكل ما تملك من نشاط ، وليس أمام النحوي إلا تسويغ القواعد بما يتوافق هذه التحولات ، فالمجاز إذن صورة تترك التباسا في هذا الموضع ، وهو ما حاول النحاة تحريره ، وذهب إليه كثير من النحويين ومنهم العكبري بقوله : ((والغرض من ذكره إزالة الاتساع وذلك أنَّ الاسم قد ينسب إليه الخبر ويراد به غيره مجازاً كقولك : جاءني زيد فإنّه قد يراد جاءني غلامه أوكتابه ومنه عَمَّر السلطان داراً أو حفر نهراً أي أصحابه بأمره فإذا قلت جاء زيدُ نفسه كان هو الجائي حقيقةً ، وقد يذكر العامّ ويراد به الخاص كقوله تعالى : { الَّذِينَ قَالَ لهُم النَّاسُ إنَّ النَّاسَ قَد جَمَعُوا لَكُم } والمراد بعضهم فإذا قلت : قال الناسُ كلّهم لم يحتمل بعضهم)) [٨٠].

ويتوغّل النحاة في دقائق هذه التراكيب من حيث الفصل بين المتشابهات بتعليل قبول المعرفة للتوكيد ورفض النكرة ، وهو يعتمد على المنطق اللّغوي في اجتماع قضية التعريف والتنكير مع التوكيد ، وتقوم هذه الفكرة على المزج بين القواعد الموضوعة ومعطيات الدّلالة اللغوية فقالوا : ((التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة والثاني أنَّ النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة ألا ترى أنَّك لو قلت : جاءني رجل لم يحتمل أن تفسَّره كتاب رجل ؛ لأنَّ المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتَّى يُدفع بالتوكيد بخلاف لفظة (القوم) فإنَّه يغلب استعمالها في الأكثر فإذا أردت الجميع أكَّدت لرفع المجاز الغالب ، ومثل ذلك الاستثناء فإنَّه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق ؛ لأنَّه يستعمل فيه غالباً)) [٨١].

فعندما تكون الموازنة بين تركيبين تعتمد على الدلالة تفضّل طبيعة اللغة ما هو جار على أصله ، وهو ما فرقه النحاة هنا بين النكرة التي لا تخلق لبساً ولا تحتاج لفظا من ألفاظ التوكيد وبين المعرفة التي من طبيعتها جواز وقوع اللبس في ذاتها ، ولهذا التزمت ألفاظ التوكيد معها وأهملت المجيء مع النكرة.

ويبقى المجاز محيطا بالإشكالات التركيبية التي تتجاوز على ما جاء في استقراء النحاة فهو يضيء على المساحة التي يرتكز عليها التداخل اللافت ، وقد وجد النحاة أنّ دلالة الفعل الماضي التي استقرت على الزمن المعين أصبحت في مواطن خاصة تدل على الاستقبال اعتماداً على السّياق ، وهذا تحوّل في الوظيفة الدلالية قال الصبان : ((قوله (وماضيين) أي لفظاً لا معنى ؛ لأنَّ هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبال شرطاً أو جواباً سواء في ذلك كان وغيرها على الأصح بدليل {وَإِنْ كُنتُم جُنباً فَاطَّهَّرُوا} [المائدة: ٦] ، وقال ابن الحاجب قد يستعمل الفعل الواقع شرطاً ؛ لأنَّ أو غيرها في مطلق الزمان مجازاً نحو: {وإِنْ تُؤمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤتِكُم أُجُورَكُم} [محمد: ٣٦] ونحو: { وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّـهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ }[التغابن : ٩] فيدخل الماضي والمستقبل))[٨٢].

وقد لحظ العلماء المحققون أنَّ مجيء الفعل الماضي في سياق وصف كل ما يتعلق بالغيب الذي قال عنه الله سبحانه وتعالى {الَّذِين يُؤمِنونَ بِالغَيبِ} [البقرة :٣] لا يمكن أن يدلّ على الزمن المتعارف عليه عند النحويين ، وقد أولى علماء اللسان لهذا الأمر اهتماما كبيرا فقالوا : ((إنّ الفعل الماضي معجز من حيث تركيبه في الصيغة القرآنية ، فقد يلغى منه زمنه المتعارف عليه ليدل على أحداث مستقبلية منتظَرَة، لذلك نجد في القرآن الكريم أفعالاً

ماضية استعملت للدلالة على المستقبل، حيث إنّها وإن جاءت بصيغة الماضي . فإنّها لم تحدُث بعدُ . ومن هنا فتعبير القرآن الكريم بالماضي عن المستقبل دال على تحقُّق وقوعه ، كقوله سبحانه وتعالى :{إِذَا زُلْزِلت الأَرضُ زِلزَالَها }[الزلزلة : ١] .حيث تزلزلت الأرض وتلفظ أمواتها أحياء ، وهذا طبعاً لا يكون إلّا يوم القيامة وهو غيب مستقبل)) [٨٣].

فالزمن الماضي الذي هو من طبيعة الفعل الماضي تمّ فصله ، فلم يبق منه سوى البِنية ، ثمّ صار السياق دليلا على حريّة الزمن في المستقبل يتنقل فيه كيفما يشاء إلى أن تأتي نهايته ، ولا يراد هنا الذهاب بعيداً في تحليل هذا الأسلوب من الخطاب القرآني ، ولكن المراد هو الوقوف عند التراكيب التي وردت مع أدوات الشرط حصرا وكيف انتقل زمن الماضي إلى المستقبل مجازاً ، ولو قال أحد : إنَّ هذا الفعل باقٍ على أصله لكان في كلامه تناقضا ، بين بنية الفعل الدال على زمن معين وحدَه ، وبين البنية نفسها بعد دخوله في سياق لا يقبل إلّا بأن يكون الحدث في المستقبل.

الخاتمة

حمداً لله تعالى على فضل الختام ، وصلاة وسلاماً على سيدنا مُحَمَّدٍ الذي ساد الأرض والأنام ، وأصبح للأنبياء تحقيق وختام ، وعلى الآل الأطهار والصحابة الأبرار. هكذا بفضل الله تعالى وصل البحث إلى نهايته ، وابتدئُ موجزاً بعرض خاتمته ونتائجه وهي :

- إنّ دراسة المجاز بهذا الأسلوب هي خطوة في إحياء العلاقة المتواصلة بين الدراستين اللسانية والأصالة النحوية العريقة ، فلقد نظر النحاة إليه من زاوية مهمة واستعملوه كثيراً كأداة في التحليل النحوي حتى أصبح لفظا يقلع من بساط الحقيقة ليحلّق في فضاء اللغة ليهبط على جدليَّة تعدَّدت فيها المعاني.
- إنّ هناك آراء كثيرة للنحويين تم توزيعها على رفوف التحليل ، فما جاءت منها مخالفة للمنهج العلمي أو خرجت عن المشهور عند النحاة تمّ رفضها وهو أمر يفسِّر أمانة النحوي في وضع تآليف الجمل وعلاقاتها . ولقد كشف هذا البحث أهميّة المجاز في تأصيل المنطلقات التركيبية للتحليل في الجمل وتوجيه العلاقات فيها ، واختراق المجهولات المتحجّرة في مستويات إبداء الآراء المتقاربة ، بحيث كلما تقلّبت صفحاته تحقَّقت أركانه ، وقدّمت إضافات جديدة تقرّب المجالات التي تتوظف في مباحثها.

- لقد صنع المجاز جملة من الآراء المختلفة وقد أحيطت بجملة من الإشكالات التركيبية التي تجاوزت على ما جاء في استقراء النحاة ، فأثر المجاز يضيء على المساحة التي ترتكز عليه وعلى تلك التداخلات اللافتة.
- إنَّ حركة هذا البحث تنشط في ثلاث بؤر متفاعلة في الدرس النحوي ، منها مدُّ السلاسل لحمل المصطلحات من أوعية العموم الملبس إلى قنوات الاعتدال المستقيم ، ثم يأتي الانتقال نحو بناء هرم المجد للآراء النحوية وتنمية الإدراك في أهم القضايا التي تبدأ كنواة تتكاثر في أحياء الكتب المؤلفة ، وإذا تفاوتت الآراء نبتت المسائل النحوية في أرضيات مختلفة وحقول عديدة قد تثمر في موضع وقد تضمر في موضع ، والمجالات النحوية لا تعيش على مدرسة واحدة ولا ترتكز على أعمدة محدودة بل تسيِّر رحلاتٍ لقراءة جميع المعطيات والمرجعيات التنظيرية والتطبيقية وعلى مستوى جميع المدارس والمذاهب .
- إنَّ المجال الذي انتشر فيه المجاز في تفاصيل النحو كان له الأثر الكبير في بناء شبكة من العلاقات المعقّدة المفيدة أو السلبية فمن جانب يحمل المجاز المقصود ويضعه في مقدمة الإدراك ، ولكنه من جانب آخر قد يكون سببا في تداخل ثوابت العقول فيَتعب الذهن في الانتصار على الإشكالات اللفظية والمعنوية التي تُعصر من التراكيب ، فيحاول النحاة بجهد كبير إزالة الإشكال.
- كان من المفترض أن لا نرى المجاز مع المصطلحات النحوية ؛ لأنّ وجوده معها يعد خروجاً عن التوظيف العلمي للأداء النحوي ؛ لأنَّ وضع المصطلح هو إطلاق حقيقي لا ينصرف إلى دلالة أخرى ، وإذا حصل ذلك يكون اللّبس أشهر الحاضرين فيها ، ويكون النحوي هو المبادر إلى بيان الأصل والمعنى الذي يقتضيه الاصطلاح . وهذا البحث يؤكد على تطور النحو العربي ؛ لأنَّ معظم الآراء التي تم جمعها لم تُذكر عند القدماء ، إذ يثبت أنَّ هذه الأشياء ظهرت بعد انتقال النحو إلى مراحل جديدة ، وأنَّ التفكير النحوي كان يذهب إلى تشذيب المسائل التي جاءت جامعة لأحكام لا تتّفق مع أصول النحو وقواعده وتطبيقاته.
- وقد تبيّن أنَّ النحاة لا يقبلون باجتماع مجازين في موضع واحد ، لأنَّ ذلك أدعى إلى تغيير ما اتفق عليه ، وأنّ الارتضاء بتحويل وتقليب ما لازم موطنه يعد خرقا للقواعد وهدماً لقوانين اللغة فكلّما قلّ المجاز في الكلام اقترب من طبيعة اللغة

المعروفة، واتفاقهم على : أنّه لا يجمع بين مجازين هو تنظيم جوهري لأصول التقعيد النحوي ومن ثم فأنّ المسامحة في المجاز الأول ممكنة ، ولكن اجتماع مجازين هو تخطي للحدود وابتعاد عن اللغة المسموعة واقتراب من التراكيب المرفوضة .

- للمجاز مكانة مهمة في النحو جعلته مطلبا لدى النحاة ذلك أنَّ هناك مساحةً من المراحل المقسَّمة في الدرس النحوي ، وهي على مستويات ومراتب في القبول والرفض كما هي الحال في مسائل الخلاف ، وهذه المراحل أصبحت كأداة وميزان لتقريب التراكيب الموافقة لنظام اللغة ، وتبعيد التراكيب المخالفة لها ، وكان هذا الأمر سبباً في إنشاء مراكز للقواعد الأصيلة يقوم النحويون فيها بتطهير الأقوال الضعيفة كلما تراكمت الكتب المؤلفة ، متخذين منهج التطوير سُلَّما يرتقون فيه إلى منابر الإدراك في مرجعيات المسائل والتراكيب .
- يملك المجاز أحوالاً متغيرة ، فمرّة يكون المجاز سبباً في معالجة الإشكال كما تقدّم في مسألة النعت ومرة يكون هو السبب في وجود الإشكال كما هي الحال في التوكيد ، لأنَّ اللّغة التي من صفاتها قبول المجاز لا تتوقف على قوالب ثابتة ولا تستقر في حدود مصطنعة بل تحيا وتتغير وتتبدل وتتطور بكل ما تملك من نشاط ، وليس أمام النحوي إلا تسويغ القواعد بما يتوافق هذه التحولات.

والحمدُ لله ربِّ العالمين

الهوامش :

١. ينظر : بتفصيل أكثر في الخلاف على المجاز : المجاز في اللغة (قضية خيالية ذهنية) http://www.alngar.com وينظر: المجاز في أساس البلاغة للزمخشري ، معيد زكري توفيق الهاشمي رسالة ماجستير /كلية التربية / جامعة بغداد ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م
٢. الايضاح في علوم البلاغة :٢٣١
٣. ينظر اللسان : مادة (جوز)
٤. ينظر : الكليات : ١٢٣
٥. ينظر : إرشاد الفحول ٧٤/١
٦. ينظر : المحكم : ٤٧٤/٢
٧. التعريفات : ١١٣
٨. ينظر المقتضب :٣٦/٢
٩. ينظر الأصول في النحو : ١٨٣/٢

١٠. شرح الأشموني : ٢٦/١
١١. حاشية الصبان : ٤٤/١
١٢. أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق : ١٢
١٣. المصدر نفسه : ١٢
١٤. علوم البلاغة :٣٨
١٥. الحدود : ٤٦٩
١٦. الفروق اللغوية : ٤٥٧
١٧. شرح ديوان الحماسة :١/ ٤٣٢
١٨. شرح الرضي على الكافية : ٢٠/١
١٩. التبيين عن مذاهب النحويين : ١١٩
٢٠. حاشية الخضري : ٤٣/١
٢١. الأصول في النحو : ٤٥/١
٢٢. اللباب : ٦٠/١
٢٣. شرح الرضي : ٣٩٩/٢
٢٤. الكليات : ٢٧٨
٢٥. همع الهوامع : ٦١/١
٢٦. شرح التصريح : ٥٦/١
٢٧. بدائع الفوائد : ٣٤/١
٢٨. ينظر : المصطلح النحوي وأصل الدلالة :٧٧
٢٩. ألفية ابن مالك : ٤
٣٠. شرح ابن الناظم ٩
٣١. شرح ابن عقيل : ٢١/١
٣٢. شرح الأشموني : ٢١/١
٣٣. حاشية الخضري : ٤٧/١
٣٤. منحة الجليل ٢١/١
٣٥. اللباب : ١٦٤/١
٣٦. شرح شذور الذهب :٢٣٩
٣٧. مغني اللبيب : ٨٨١
٣٨. حاشية الصبان : ٣٣١/١
٣٩. همع الهوامع : ٤٠٨/١
٤٠. الخصائص :٤٤٩/٢
٤١. ديوان امرئ القيس : ٢١
٤٢. الكليات : ١٠٢٩
٤٣. مسائل خلافية : ٤١
٤٤. ينظر الأصول في النحو : ٣٥٩/٢
٤٥. ينظر : شرح المفصل : ٢٤٤/١
٤٦. ينظر : اللباب : ١٤٦

٤٧. ينظر : حاشية الصبان :٣٢٠/١
٤٨. حاشية الخضري :٢٥١/١
٤٩. مع الدكتور شوقي ضيف : ٤٥
٥٠. الكتاب :٤١٤/١
٥١. الأصول في النحو :١٧١/١
٥٢. المصدر نفسه :١٧٠/١
٥٣. نتائج الفكر : ٢٤٩/١
٥٤. شرح المفصل : ٤٢٧/١
٥٥. مغني اللبيب : ٤١٧
٥٦. همع الهوامع : ١٧٠/٢
٥٧. نزع الخافض : ٢١٥
٥٨. شرح المفصل : ٢٣٧/٢
٥٩. ينظر: أوضح المسالك : ٢٨٠/٣
٦٠. شرح ابن عقيل : ٢٠٠/٣
٦١. حاشية الخضري :٤٧٩/١
٦٢. النحو الوافي :٤٦٢/٣
٦٣. مظاهر التجديد : ٦٣
٦٤. الكتاب : ٢٢٠/٢
٦٥. المقتضب : ٢٤٥/٤
٦٦. مغني اللبيب :١٥٧
٦٧. شرح الكافية :١٣٤٣/٣
٦٨. شرح التصريح :٢ /٢٤٧
٦٩. ينظر : النحو الوافي :٩١/٤
٧٠. ينظر : شرح عقيل :١٨٣/٢
٧١. الاقتراح : ١٣١
٧٢. حاشية الصبان : ١٧٥/٢
٧٣. ينظر :المقتضب :٣٠/٣
٧٤. شرح الرضي : ٢١٢/٣
٧٥. ينظر :شرح الكافية الشافية : ١٠٤٣/٢
٧٦. حاشية الصبان :٣٤٠/٢
٧٧. سر صناعة الاعراب : ٣٥٧/١
٧٨. مغني اللبيب :٧٤٢
٧٩. أسرار العربية : ١٥١
٨٠. اللباب :٣٩٤/١
٨١. المصدر نفسه : ٣٩٦/١
٨٢. حاشية الصبان: ١٦٧٠/١

الدكتورة خديجة إيكر دكتوراه في اللسانيات .قسم اللغة العربية. / المغرب http://www.ahlalloghah.com

المصادر والمراجع

١. أثر المجاز في فهم الوظائف النحوية وتوجيهها في السياق : الدكتورة خديجة محمد الصافي ، دار السلام للطباعة ، الطبعة الأولى ، جمهورية مصر العربية . القاهرة /١٤٣٠هـ .٢٠٠٩م.

٢. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ) تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق – كفر بطنا: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور : دار الكتاب العربي: الطبعة الأولى/ ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م

٣. أسرار العربية : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار, المجمع العلمي العربي, مطبعة الترقي , دمشق / ١٣٧٧هـ .١٩٥٧م.

٤. الأصول في النَّحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النَّحوي البغدادي(ت٣١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،الطبعة الرابعة،بيروت/١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.

٥. الاقتراح في أصول النحو وجدله : أبو بكر عبد الرحمن بن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) : دار القلم، الطبعة: الأولى ، دمشق / ١٤٠٩هـ– ١٩٨٩ م.

٦. ألفية ابن مالك : محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ) ، بخط يحيى سلوم العباسي مكتبة النهضة . بغداد / ١٩٨٤م.

٧. أهل اللغة (اسم موقع) : الدكتورة خديجة إيكر دكتوراه في اللسانيات .قسم اللغة العربية . المغرب http://www.ahlalloghah.com

٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر : دار الجيل ، بيروت / ٢٠٠٤م.

٩. الإيضاح في علوم البلاغة:الخطيب القزويني (ت٧٣٩ هـ) دراسة وتحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الثالثة ، دار الجيل ، بيروت. د . ت.

١٠. بدائع الفوائد : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان . د . ت.

١١. التعريفات : علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ),تحقيق: إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، بيروت / ١٤٠٥هـ

١٢. حاشية الخضري (ت١٢٨٨هـ)على شرح ابن عقيل : محمد بن مصطفى الخضري , تحقيق : تركي فرحان المصطفى : دار الكتب العلمية , الطبعة الثالثة ، بيروت- لبنان /٢٠٠٩م.

١٣. حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ)على شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) ومعه الشواهد للعيني : محمود ابن الجميل , الطبعة الأولى , مكتبة الصفا ,القاهرة /١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٤. الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّدِيّ، شهاب الدين الأندلسي (ت٨٦٠هـ)تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - /١٤٢١هـ.٢٠٠١م.

١٥. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن جني(ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت.د. ت .

١٦. ديوان امرئ القيس : امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٥٤٥ م) اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي : دار المعرفة . بيروت الطبعة الثانية / ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

١٧. سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني : تحقيق: د. حسن هنداوي دار القلم – دمشق الطبعة الأولى، /١٩٨٥م.

١٨. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(ت٧٦٩هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، سوريا / ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

١٩. شرح ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله ابن مالك , تحقيق : محمد باسل عيون السود ,الطبعة الأولى ,منشورات محمد علي بيضون , دار الكتب العلمية ,بيروت- لبنان/ ١٤٢٠هـ.٢٠٠٠م.

٢٠. شرح ديوان الحماسة : أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١هـ) تحقيق: غريد الشيخ وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين : دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان الطبعة الأولى / ١٤٢٤ هـ . ٢٠٠٣ م.

٢١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر : الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.دت.

٢٢. شرح كافية ابن الحاجب(ت٤٦٤هـ) : رضي الدين محمد الاستراباذي(ت٦٨٦هـ) ، تحقيق : أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، د . ت .

٢٣. شرح الكافية الشافية : أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني جمال الدين (ت ٦٧٢هـ) تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي : جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى. د . ت.

٢٤. شرح المفصل : موفق الدين ابن يعيش (ت ٦٤٤هـ), عالم الكتب – بيروت , مكتبة المتنبي , القاهرة . د . ت .

٢٥. علوم البلاغة : أحمد مصطفى المراغي(المتوفى: ١٣٧١هـ) المكتبة العصرية صيدا بيروت/ ١٤٢٦ هـ . ٢٠٠٥م.

٢٦. الفروق اللغوية : أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٤٠٠هـ) علق عليه ووضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى / ٢٠٠٩م.

٢٧. الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم بالقاهرة /١٩٦٦م.

٢٨. الكليات في اللغة و الاصطلاح : أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) أعده للطبع ، ووضع فهارسه : الدكتور عدنان درويش ، محمد المصري ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان / ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

٢٩. لسان العرب , أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت٧١١هـ) , طبعة مصورة عن طبعة بولاق , المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنشر , الدار المصرية للتأليف والترجمة , مطابع كوستا توماس وشركاه , القاهرة ,د.ت.

٣٠. اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان : دار الفكر – دمشق الطبعة: الأولى / ١٤١٦هـ . ١٩٩٥ م.

٣١. المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] تحقيق: عبد الحميد هنداوي : دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى / ١٤٢١ هـ . ٢٠٠٠م.

٣٢. المجاز في أساس البلاغة للزمخشري : معيد زكري توفيق الهاشمي ماجستير كلية التربية جامعة بغداد / ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٣٣. المجاز في اللغة (قضية خيالية ذهنية) : أحمد النجار / http://www.alngar.com

٣٤. مسائل خلافية في النحو : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) تحقيق : محمد خير الحلواني : دار الشرق العربي . بيروت الطبعةالأولى / ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

٣٥. المصطلح النحوي وأصل الدلالة : الدكتور رياض عثمان ، الطبعة الأولى ، دارالكتب العلمية ، بيروت . لبنان / ٢٠١٠م.

٣٦. مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤: الدكتور ياسين أو الهيجاء ، عالم الكتب الحديث ،الطبعة الأولى ، إربد . الأردن /١٤٢٩ . ١٠٠٨م.

٣٧. مع الدكتور شوقي ضيف في مقدمة الردِّ على النحاة : د. جميل علُّوش مجلة التراث العربي–مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب . دمشق/ ٢٠٠٣

٣٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق : د. مازن المبارك : و محمد علي حمد الله : دار الفكر . دمشق الطبعة السادسة / ١٩٨٥م.

٣٩. المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت. د . ت .

٤٠. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد , الطبعة الرابعة عشر , مطبعة السعادة , مصر / ١٣٨٥هـ . ١٩٦٥م.

٤١. النَّحو الوافي: عباس حسن (ت ١٩٧٨هـ) الطبعة الخامسة عشرة ، دار المعارف ، مصر .د. ت.

٤٢. نزع الخافض في الدرس النحوي : حسين بن علوي بن سالم الحبشي ،جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ، الجمهورية اليمنية د. ت.

٤٣. همع الهوامع في شرح جمع الحوامع : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) تحقيق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية . د. ت .

Abstract

This research aims to study the impact of the employment of metaphor in Arabic grammar analysis style blending between linguistic studies and originality antique, made the stream of intellectual guidance, making grammarians relying upon heavily to reach the grammatical issues doing revealing minute issues that came in it, which is a guide to those issues

The study of metaphor in this research unrelated side rhetorical, but it is a direct syntactic the structures that emerged from the truth there was not left her only be directed towards the metaphor, but this is looking for signs of aesthetic metaphor and its impact on linguistic structures, it will not find any of them in this research; because employ metaphor in grammatical composition came in the distant analytical scientific aspect to mention metaphorical purposes .

Has research plan and built a prelude was a useful input to understand the issue of research and three sections depending on the extrapolation of scientific material, as eating first topic: the impact of metaphor in the establishment of the term and to identify employment, the fact that the term is the first episode of the grammar lesson rings, eat second topic: the impact of metaphor discrimination in the dissenting opinions of the language system and rules, because the views are complementary institution to a statement of terms and their interpretation, and in the third section has to address the impact of metaphor in guiding structures contrary to the speaker system to be completed by a survey of all the components of metaphor in Arabic grammar.